



الرئيس: السيد جان بينغ (غابون)

منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، أود أن أستهل بياني في الجمعية ببضع كلمات بتلك اللغة المشتركة.

أود أن أعرب عن بالغ سعادتي أن أكون معكم هنا اليوم، سيدي الرئيس - أنتم بصفتمكم رئيس الجمعية العامة وأنا بصفتي رئيساً لبلدي. ويسعدني أيضاً أن أخطب الجمعية متحدثاً باسم شعب سان تومي وبرينسيبي.

سوف ألقني خطابي الآن بالبرتغالية - فهي، كما تعرف الجمعية، اللغة الرسمية في سان تومي وبرينسيبي. (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد نصاً بالانكليزية)

السيد الرئيس، في البداية، أهنئكم بكل حرارة على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، التي لا شك أن أعمالها سوف تستفيد من سجاياكم الشخصية وخبراتكم في العلاقات الدولية. وغابون وبلدي، سان تومي وبرينسيبي، تتمتعان منذ فترة طويلة بعلاقة تعاون جيدة للغاية على مختلف المستويات، ووفدي يتمنى لكم التوفيق في مهامكم.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

خطاب السيد فراديك بنديرا ميلو دي ميتريس، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية.

اصطحب السيد فراديك بنديرا ميلو دي ميتريس، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فراديك بنديرا ميلو دي ميتريس، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس دي ميتريس (تكلم بالفرنسية): حيث أن الفرنسية هي اللغة الرسمية المعترف بها على نطاق واسع في

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

حقوق الإنسان. ونحتاج الآن إلى عمل ملموس من الزعماء والشعوب لضمان تقديم مرتكبي هذا السلوك الإجرامي إلى العدالة، بما يؤدي إلى إعادة بناء الثقة بين الشعوب والأمم، ومعالجة الأسباب الجذرية للعنف بصورة خاصة.

وسوف تعقد الدول الجزرية الصغيرة اجتماعاً في موريشيوس لتقييم التقدم المحرز منذ انعقاد المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، المعقود في بربادوس. فالتقدم الذي تحقق في تنفيذ برنامج عمل بربادوس كان مختلطاً. وفي موريشيوس، سيتم استعراض مسائل أساسية واتخاذ قرارات وتوصيات فيما يتعلق بمسائل التغيير المناخي والكوارث الطبيعية والبيئية والمياه العذبة وموارد الأراضي وإدارة النفايات والسياحة والطاقة والنقل والتنوع البيولوجي والموارد الساحلية والبحرية. وكل هذه المسائل تؤثر على النظم الإيكولوجية للجزر الصغيرة نتيجة لاحترار العالم. ولا يمكن حل تلك المسائل إلا على أساس تدريجي، على أن يزيد المجتمع الدولي من الموارد بشكل فعال لدعم التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر المجتمع الدولي على كل ما قدمه لنا حتى الآن. وأتوجه بشكر خاص إلى حكومة موريشيوس على جهودها لتنظيم المؤتمر الدولي الخاص.

وسان تومي وبرينسيبي، بوصفها دولة جزرية، ما زالت ترى وجودها ذاته مهدداً بفعل الاحترار العالمي. فخطوطنا الساحلية تتآكل وأرضنا الوطنية تنكمش كلما ارتفع منسوب مياه البحر. فهل سينتهي الحال ببلدي الصغير إلى مجرد قمة بركانية صغيرة تبرز من بين الأمواج، وآخر سكان الجزيرة يتعلقون بما تبقى من يابسة لا تنازعهم فيها مياه البحر العاتية؟ لا بد أن ينفذ الجميع بروتوكول كيوتو لفائدة الجميع.

واسمحوا لي أيضاً أن أشكر سلفكم، السيد جوليان روبرت هنت من سانت لوسيا، على العمل الممتاز الذي اضطلع به.

وباسم شعب سان تومي وبرينسيبي، أود أن أشيد بأميننا العام على جهوده الدؤوبة وتفانيه في خدمة أهداف الأمم المتحدة، وعلى عمله من أجل تعزيز السلم والتنمية.

تتعقد الدورة الحالية للجمعية العامة في ظل وضع دولي معقد بشكل خاص. فالعنف وانتهاك حقوق الإنسان في ازدياد. ولا بد للأمم المتحدة أن تضطلع بدورها باعتبارها مسألة ذات أولوية؛ وإلا سوف ينهار النظام العالمي. ويتعين على الحكومات الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن تنيط بمحفل عالمي مثل هذا المحفل مسؤولة إعادة بناء النظام الدولي على أساس السلام واحترام حقوق الإنسان والأمن والتعاون من أجل التنمية. ولا بد من تنحية التزعة الأحادية جانباً. وعلينا أن نعمل معاً من أجل عالم أفضل.

إن التعصب والإرهاب والاحتلال والتمييز والجريمة المنظمة والظلم الاجتماعي هي بعض مصادر الصراع السافر اليوم. والخلافات الدينية والانحياز في المخدرات في بعض البلدان تؤدي إلى مستويات عالية من العنف والتدمير. ونحن، شعوب الأمم المتحدة، ينبغي أن نبذل قصارى جهدنا لوضع حد لتلك الفظائع، وإلا فإن المجموعات غير المحمية من المجتمع سوف تختفي من الوجود فيما ستنتشر دوامة العنف خارج نطاق السيطرة.

ودارفور مثال على التمييز والفظائع. ونحن نهب بحكومة السودان الوفاء بكل الأحكام الواردة في قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، الذي اتخذ في ٣٠ تموز/يوليه.

ومن غير المقبول بتاتا أن ٥٠ مليون شخص على مستوى العالم أصبحوا لاجئين أو نازحين داخلياً نتيجة لطردهم من ديارهم بسبب الحرب والاضطهاد وانتهاكات

العنف البالغ والتدمير وانتهاك حقوق الإنسان والبيئة حقائق في حياتنا اليومية، وحيث أصبح استخدام الأسلحة الخطيرة وسوء استعمالها يشكل وباء. كما نشعر بالأسف لأن اللاجئين والأطفال أصبحوا ضمن أهداف تلك الصراعات.

ولا يمكن أن تصبح المآسي قدرنا. وتشكل مآس وكوارث طبيعية مثل التي نواجهها في العراق والشرق الأوسط وبنغلاديش وبعض البلدان في أفريقيا وأماكن أخرى دليلاً على حقيقة أن البشرية ماضية نحو مواجهة تحديات أكبر. وتعتقد حكومتي أن تعددية الأطراف في إطار الأمم المتحدة هي السبيل الوحيد للمجتمع الدولي لكي يتمكن من تحقيق السلام الدائم والتنمية.

ويسبب الإرهاب الدمار في جميع أرجاء العالم، مما يؤدي إلى زعزعة استقرار الحكومات وقتل الأشخاص في أماكن مثل مدريد والشرق الأوسط وأماكن أخرى. ونحن واقعون في ورطة، لأن الاستراتيجيات التي تستخدم حتى الآن في مكافحة هذه الآفة لا تسفر عن نتائج هامة. وفي ظل سلطة مجلس الأمن، لا بد أن نكفل عالمية معاهدات منع الانتشار والامتنال لها.

وتؤيد حكومتي توصيات الأمين العام كوفي عنان بشأن تيمور - ليشتي. وتشكل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية نجاحاً لا يمكن تجاهله.

ولا بد أن تصبح عالمية المنظمة حقيقة، ويتعين تمثيل جميع البلدان فيها. فتايوان ليست ممثلة. إننا نناشد المجتمع الدولي أن يعالج مسألة تمثيل تايوان. وبالرغم أن تايوان صغيرة، فإنها تقدم العون الإنمائي لعدد كبير من البلدان. وتحظى تايوان بجميع العناصر لكي تصبح عضواً نشطاً في المنظمات الدولية الكبرى. وتكشف نظرة إلى اقتصاد تايوان، وعلاقتها التجارية، وتجارتها، وماليتها، وتطبيقها للتكنولوجيا

لقد أطلقت حكومات أفريقيا الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، التي تهدف بصورة خاصة إلى تعظيم تعبئة الموارد الأفريقية والدولية وتنسيق الإسهامات من خلال شراكة تقوم على أساس التزامات متبادلة ومصالح ومسؤوليات متوازنة. فالسلام والحكم الرشيد والأمن والتنمية تحديات يتعين على كل الحكومات الأفريقية مواجهتها. وعليها أن تهيئ الظروف المؤاتية لتحقيق تلك الأهداف. إنها أهداف صعبة المنال، بالنظر إلى الصراعات العديدة والآثار المدمرة والسلبية المترتبة عليها. وحكومة بلادي سوف تدعم الشراكة الجديدة باستمرار، وستعمل من أجل إرساء الأسس لتنفيذها.

إن معظم البلدان ما زالت تواجه تحدي وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض الأخرى. وفي بعض أجزاء من أفريقيا، يدمر الإيدز أسراً ومجتمعات وثقافات واقتصادات بأكملها. وعلاج ذلك المرض لا يزال مكلفاً، وقد بدأت آثاره السلبية تنعكس على اقتصادنا، وما لم تكن هناك موارد إضافية واستثمارات علمية لتحقيق الشفاء من الإيدز، فإن الأمل في تقدم أفريقيا سيبقى صعب المنال.

والمشاكل الصحية ليست وحدها التي تؤثر على البلدان الفقيرة. فالعولمة تؤثر على البعض، لأن قلة قليلة هي التي تتوفر لديها كل الشروط اللازمة لتطوير التجارة والاستفادة من التكنولوجيات الجديدة. والجهود الأخيرة لمنظمة التجارة العالمية في جنيف مثال لما ينبغي أن يكون، فالذين يملكون الكثير بوسعهم أن يُحدثوا أثراً من خلال منح القليل للبلدان الفقيرة. فإن لم يحدث ذلك، سنظل نواجه تعريفات تمييزية ونعاني من التدهور في نوعية الحياة.

ويشعر بلادي بالأسف لأن العلاقات الدولية في بعض أجزاء العالم تدهورت إلى الدرجة التي أصبح فيها

بلدنا لدى وقوع الانقلاب العسكري في سان تومي وبرنسيبي، في حزيران/يونيه ٢٠٠٣. كما أود أن أشكر جميع بلدان وسط أفريقيا - بما فيها الكونغو (برازافيل)، التي ترأس حاليا الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا - على كل ما قامت به. وأود أيضا أن أشكر رئيس الجمعية العامة وشركاءنا في وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي على مساعيهم الدؤوبة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية سان تومي وبرنسيبي الديمقراطية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد فرادريك بانديرا ميلو دي ميتريس، رئيس جمهورية سان تومي وبرنسيبي الديمقراطية، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد برانكو كريفنكوفسكي، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يدلي به رئيس جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة.

اصطحب السيد برانكو كريفنكوفسكي، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد برانكو كريفنكوفسكي، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كريفنكوفسكي (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تهانتي لكم، السيد جان بينغ، على انتخابكم رئيسا للدورة التاسعة والخمسين للجمعية العام، وأن أعرب عن اقتناعي بأن هذه الدورة

الجديدة، ودعمها للعديد من البلدان حقائق لا يمكننا أن نتجاهلها بعد الآن.

ونود أيضا أن نشير إلى كوبا. فالخطر الاقتصادي المفروض عليها يشكل عقبا قاسيا. وهو ينتهك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وأود أن أطلب إلى الجمعية العامة أن تساعد في إنهاء الخطر الاقتصادي المفروض على كوبا. فلقد تركنا عصر الحرب الباردة ورائنا، والمحتاجون لا يمكن ببساطة أن يستمروا أداة للمصلحة السياسية لجزء من الناحيين في فلوريدا.

وفي سان تومي وبرنسيبي نعمل بشدة على توطيد ديمقراطيتنا الفتية وعلى إنشاء قاعدة صلبة للتنمية السليمة. وبعد الاتفاق الذي وقعت عليه بين الحكومة والمجتمع الدولي والجيش - الذي نفذ انقلابا في سان تومي وبرنسيبي عام ٢٠٠٣ - نظمنا منتدى وطنيا جمع كل شرائح المجتمع حول الطاولة لتقريب وجهات نظرها ولوضع توصيات من أجل تفادي المزيد من عدم الاستقرار في البلد.

وعلى الجبهة الاقتصادية، فإننا نعد البلد لعصر جديد يقوم على أساس التنقيب عن النفط وإنتاجه. واعتمدت جمعيتنا الوطنية قانونا بشأن إدارة الإيرادات التي سنتلقاها في نهاية المطاف من شركات النفط. ويظهر ذلك أن الفساد ستم مكافحته، وأن الجيل الجديد ستجري حمايته، وأن البلد سيحظى بموارد كافية للتنمية.

وتتمسك حكومة سان تومي وبرنسيبي وشعبها بمبادئ احترام سيادة جميع البلدان وإتباع نهج الحوار والتسامح والتفاهم المشترك بين الشعوب. وناشد جميع الأعضاء في الأمم المتحدة أن يحدو حدونا من أجل تحقيق عالم أفضل.

وأود أن أختتم كلامي بالإعراب عن امتناننا لجميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة على الدعم الذي قدم إلى

بذل الجهود لجعل عمل اللجان الرئيسية أكثر تركيزاً وتقرباً للعقل.

وللأسف، ومرة أخرى هذا العام، استمرت الأعمال الإرهابية اللاإنسانية في إزهاق أرواح الأبرياء وفي شغل بال الرأي العام. فلقد روعتنا جميعاً صور المعاناة البشرية في مدريد وبيسلان وفي أماكن أخرى. وبغية تعزيز قدرات المجتمع الدولي في هذا الصدد، فإننا بحاجة إلى زيادة توطيد التحالف العالمي لمكافحة الإرهاب، هذا التحالف الذي تقوده الأمم المتحدة، والعمل إضافة إلى ذلك على تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية التي تحظى بآليات محددة لمكافحة هذا الشر العالمي.

وستواصل جمهورية مقدونيا تعاونها النشط مع لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، وإسهامها في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وفي ذلك الصدد، أود أن أبلغ الجمعية أنه في أيار/مايو الماضي، صدقت جمهورية مقدونيا على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، وعلى الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل.

وما زال انتشار أسلحة الدمار الشامل من أكبر التهديدات للأمن والسلم الدوليين وهو وثيق الصلة بالإرهاب. ونرحب باتخاذ مجلس الأمن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. ويكمل تنفيذ ذلك القرار مجموعة الصكوك القائمة ويعزز دور مجلس الأمن في هذا المجال.

إن قمع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والحظر الكامل للألغام المضادة للأفراد هما كذلك مسألتان هامتان جداً، بسبب حجم المشكلة التي تسببها تلك الألغام وعدد ضحاياها. وسوف يسهم القيام بهذه الأنشطة إسهاماً كبيراً في منع الصراعات والنجاح في حفظ السلام وبناء السلام في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك

ستختتم بنجاح في ظل رئاستكم. وعلاوة على ذلك، اغتنم هذه الفرصة كي أهنئ رئيس الدورة الثامنة والخمسين، السيد جوليان هنت، على تفانيه وعلى النجاح في الاضطلاع بمسؤولياته.

ولقد شكل العام الماضي تحدياً بالغاً للمجتمع العالمي والأمم المتحدة على حد سواء. وفي ذلك الصدد، أود أن أشيد بالأمين العام كوفي عنان على مساعيه وإسهامه في المحافظة على السلام في العالم. ففي خطابه الأخير (انظر A/59/PV.3)، أوضح الأمين العام بجلاء مرة أخرى تفانيه لقضية المنظمة.

وبالتأكيد كلنا نتفق على أن الأمم المتحدة ما زالت تشكل المنتدى العالمي الأكثر صلاحية للتصدي لمسائل حفظ السلام والأمن الدوليين. وجميعنا نتفق على ضرورة تجديد إصلاح هيئتها وجدول أعمالها بغية المحافظة على الدور الحيوي الذي تضطلع به المنظمة. وفي ذلك السياق، فإننا نتطلع إلى قراءة التقرير الذي يقوم بصياغته الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، الذي أنشأه الأمين العام.

وبالنسبة لإصلاح مجلس الأمن، فإن جمهورية مقدونيا ترى أن من المهم للغاية زيادة أعضاء المجلس فيما يتعلق بالمقاعد الدائمة وغير الدائمة على حد سواء.

إن تجديد دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتعزيزه أمر مهم كذلك. وجمهورية مقدونيا رشحت نفسها لانتخابات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المقرر إجراؤها خلال هذه الدورة. ونحن على اقتناع بأن بلدي، إذا جرى انتخابه بدعم من الجمعية العامة، سيتمكن من أن يسهم إسهاماً كاملاً في تحسين كفاءة المجلس.

وبالنسبة لتنشيط الجمعية العامة، نعتقد أنه لا بد أن نغتنم الفرصة وننفذ أحكام جدول الأعمال المنقح ونتابع

١٥٤٦ (٢٠٠٤)، الذي أقر استعادة سيادة العراق ووفر الإطار الرئيسي للتحويلات السياسية وإضفاء الطابع الديمقراطي في تلك الدولة.

وفيما يتعلق بالعراق، أود أن أناشد سلطات ذلك البلد أن تبذل قصارى جهدها من أجل العثور على المواطنين المقدونيين الثلاثة الذين احتفوا هناك.

ولا تزال الأهداف الإنمائية للألفية تمثل التحدي الرئيسي للمنظمة. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، سيجتمع رؤساء دول وحكومات من أنحاء العالم لاستعراض ما تم عمله في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في السنوات الخمس منذ اعتماد إعلان قمة الألفية. ومن الواضح جدا أنه يجب أن نتخذ خطوات حاسمة إذا ما أردنا تعبئة الإرادة السياسية والموارد وإجراء الإصلاحات على الصعيدين الوطني والعالمي، بغية تحقيق هذه الأهداف بحلول عام ٢٠١٥.

ومع ذلك، من الواضح فعلا أن بعض مناطق العالم سوف تجد من الصعب جدا تحقيق الأهداف المتوقعة. وينبغي أن يولي اهتمام خاص لأفريقيا حيث أن الحالة هناك مروعة وحيث أن مسألتي الفقر والقضاء على الجوع ومشكلة فيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز) خطيرة جدا. ولن يتم تحقيق هذه الأهداف ما لم يستعد المجتمع الدولي للاضطلاع بقسطه من المسؤولية في ذلك الصدد.

وتؤكد جمهورية مقدونيا بوجه خاص على أهمية الاحترام الفعال لحقوق الإنسان وتعزيز هذه الحقوق بوصفها أحد أركان أي مجتمع ديمقراطي. إن سيادة القانون والاحترام الفعال لحقوق الإنسان هما أفضل أداة لمنع الصراعات فضلا عن أنهما شرطان لا غنى عنهما لتحقيق السلام والازدهار. وندرك اليوم بشكل متزايد الحاجة إلى تعزيز تعدد الثقافات واحترامها كشرط مسبق لتطوير عالم آمن ومتآلف. وفي ذلك الصدد، ينبغي بذل كل جهد من أجل بناء ثقة وتفاهم

منطقتنا. وفي نهاية العام الماضي، بذلت جمهورية مقدونيا جهدا تكّلت بالنجاح في جمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولقد حظي ذلك الجهد بدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولا تزال الجهود تُبذل في هذا المجال.

ونتوقع من أول مؤتمر استعراضي للبلدان الأطراف في اتفاقية أوتاوا، الذي سيعقد في نيروبي، أن يقدم ملخصا عن النتائج المحققة من خلال تنفيذ هذا الصك الهام للغاية، الذي يمهّد الطريق لإيجاد عالم خال من الألغام الأرضية.

وقد دمّرت جمهورية مقدونيا مخزونها من الألغام وتعمل على إزالة الألغام في المناطق المتضررة. وقدمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للأمم المتحدة، بالاشتراك مع الصندوق الاستئماني الدولي المعني بإزالة الألغام ومساعدة ضحايا الألغام، قدرا كبيرا من المساعدة في أنشطتنا المتعلقة بإزالة الألغام.

والمؤسف أن الصراعات العنيفة استمرت هذا العام. فالصراع المسلح في دارفور، والمأساة الإنسانية المروعة التي سببها، يقتضيان اتخاذ إجراء حاسم. ونحن نؤيد قرار مجلس الأمن في هذا الصدد، ونشارك في الدعوة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات العاجلة بشأن هذه المسألة.

لا تزال الحالة في الشرق الأوسط تشغل بال العالم بشكل كبير. ونؤيد الجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية في إيجاد حل مقبول للأطراف كافة. وتتشاطر القناعة بأن خارطة الطريق هي السبيل الوحيد للتوصل إلى حل لفلسطين وإسرائيل الدولتين المتجاورتين اللتين ستعيشان يوما ما في سلام.

إن بناء السلام وتعزيز الديمقراطية في أفغانستان والعراق، حيث تُشارك جمهورية مقدونيا في القوة المتعددة الجنسيات هناك، يظان تحديا يواجهه المجتمع الدولي وشعبي هذين البلدين. وأود أن أؤكد الأهمية الاستثنائية لتنفيذ القرار

مقدونيا باستمرار الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى في القيام بمهامها المسؤولة.

وقد قمنا بتطوير التعاون التعاقدى مع إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو في مجالات مختلفة، بغية حسم القضايا الهامة المتصلة بالسكان. ونتوقع قريباً جداً أن نبدأ عملية ترسيم حدودنا مع كوسوفو. وفيما يتعلق أيضاً بكوسوفو أود أن أؤكد على أن أي قرار يُتخذ بشأن وضعها المستقبلي يجب ألا يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة.

تمر جمهورية مقدونيا بمرحلة حاسمة في عملية الاضطلاع بإصلاحات اقتصادية واجتماعية أساسية وتحويل مجتمعها لإعداده للإسراع بالاندماج في الاتحاد الأوروبي. إن الانتهاء من تنفيذ الاتفاق الإطاري الذي أبرم في عام ٢٠٠١ له أولوية في هذه العملية. ومعظم اللوائح القانونية الناتجة عن التغييرات الدستورية المستقاة من الاتفاق الإطاري قد تم اعتمادها بالفعل. وبالرغم من ذلك، فإن إحدى المسائل الأساسية المتصلة باللامركزية - وبالتحديد إعادة تنظيم الأراضي - يمكن أن تمثل تحدياً في الاستفتاء القادم. إن عملية الاستفتاء حدث ديمقراطي على أعلى مستوى يمنح المواطنين فرصة للإعراب عن آرائهم بشأن المفهوم الذي تعرضه الحكومة.

أخيراً، أود أن أختتم كلمتي قائلاً إن العالم يواجه سلسلة من التحديات والتهديدات، ولكن تجربتنا أثبتت حتى الآن أنه لا يوجد بديل عن النهج المتعدد الأطراف في التغلب على التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان. ولقد أثبتت تجربتنا أيضاً أن الحوار ما زال أثمن وأقوى أداة في مساعينا لإيجاد عالم مختلف وأكثر أمناً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر باسم الجمعية العامة رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة على البيان الذي أدلى به لتوه.

متبادلين وتعزيز احترام الاختلافات. وجمهورية مقدونيا ملتزمة تماماً بهذه المبادئ، ونتمسك بها بكل دقة في أعمالنا.

إن الأمم المتحدة ما فتئت تضطلع، منذ نصف قرن، بدور رئيسي في تطوير القانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي ذلك السياق، نرحب بالجهود المبذولة حالياً لتنسيق وضع مشروع اتفاقية دولية لحماية حقوق المعوقين.

وعلاقات حسن الحوار من بين أولويات السياسة الخارجية لجمهورية مقدونيا بوصفها أحد المشجعين على التعاون الإقليمي في جنوب شرقي أوروبا. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأبلغ الجمعية أن وفد جمهورية مقدونيا، كما حدث في الدورات السابقة، سوف يقترح أن تعتمد الجمعية العامة مشروع قرار بشأن علاقات حسن الحوار والاستقرار والتنمية في جنوب شرقي أوروبا.

لقد حققت بلدان المنطقة، في السنوات الأخيرة، تقدماً كبيراً على الصعيد المحلي وصعيد تنمية العلاقات المتبادلة على حد سواء. ونحن نتعاون على نحو نشط في الكثير من المبادرات الإقليمية وفي إطار عملية التكامل الأوروبي - الأطلسي. ومع ذلك، وبالرغم من التقدم الكبير المحرز على صعيد تحقيق الاستقرار وتحسين الأمن في المنطقة، فإنه لم تتم إزالة كل مصادر عدم الاستقرار المحتملة. ونؤمن إيماناً قوياً بأن عملية التعجيل باندماج المنطقة في الاتحاد الأوروبي وفي منظمة حلف شمال الأطلسي سوف تُضعف من التهديدات القائمة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

وجمهورية مقدونيا بوصفها بلداً مجاوراً مباشرة لكوسوفو، تتابع باهتمام خاص التطورات الجارية هناك. وإننا نؤيد تمام التأييد سياسة الأمم المتحدة المتمثلة في أن المعايير تأتي قبل المركز، والتي تهدف في النهاية إلى إرساء مجتمع متعدد الأعراق وتحسين الأمن وعملية إضفاء الديمقراطية وسيادة القانون. وفي نفس الوقت، نؤيد جمهورية

إن بعض أعمالنا سعى إلى حماية ملايين الأشخاص الأبرياء، وخاصة النساء والأطفال، الذين ما زالوا يسقطون ضحايا الصراعات المسلحة الوحشية. وسعى البعض الآخر إلى إقامة اقتصاد عالمي أكثر إنصافاً حيث يكون لكل البلدان فرص متساوية في المنافسة التريهة.

وأذربيجان تقدم مساهمتها الخاصة في تعزيز الأمن العالمي والإقليمي. وتتعاون أذربيجان، باعتبارها عضواً نشيطاً في التحالف العالمي ضد الإرهاب الدولي، بإخلاص على الصعيد الثنائي وفي الأطر المتعددة الأطراف، للقضاء على هذا الشر الذي يواصل التسبب بالموت والمعاناة للناس الأبرياء. وأذربيجان من بين البلدان التي عانت بشكل مباشر من عواقب الصراعات المسلحة على أراضيها. ففي الواقع أن تلك الصراعات مترابطة فيما بينها، وليس لدينا خيار سوى مواجهتها بشكل متعاون وموحد. ويجب ألا يكون هناك مجال للكيل بمكيالين.

إن أذربيجان، منذ اليوم الذي أصبحت فيه عضواً في الأمم المتحدة، تسترعي باستمرار انتباه المجتمع الدولي إلى الصراع بين أرمينيا وأذربيجان بشأن ناغورنو - كاراباخ وإلى احتلال أرمينيا لأراض أذربيجانية. وتوقعت أذربيجان أن تجبر الأمم المتحدة البادئ بالعدوان على الخروج من أرضها والسماح للسكان الأذريين المطرودين بالعودة إلى بيوتهم. وأود أن أذكر بأن مجلس الأمن اتخذ عام ١٩٩٣ أربعة قرارات بالإجماع - القرارات ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣) - رداً على احتلال أرمينيا لأراض أذربيجانية ذات سيادة.

وأكدت تلك القرارات أن منطقة ناغورنو - كاراباخ جزء من أذربيجان، ودعت بحزم إلى احترام سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية وحدودها المعترف بها دولياً، وأكدت على عدم جواز حيازة الأراضي بالقوة. وطالبت

اصطُحِب السيد برانكو شرفينكوفسكي، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إلهام حيدر أوغلو عالييف، رئيس جمهورية أذربيجان

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية أذربيجان.

اصطُحِب السيد إلهام حيدر أوغلو عالييف، رئيس جمهورية أذربيجان، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أرحب باسم الجمعية العامة هنا في الأمم المتحدة بفخامة السيد إلهام حيدر أوغلو عالييف، رئيس جمهورية أذربيجان، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس عالييف (تكلم بالانكليزية): أود أن أضم

صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين في تهنتكم، سيدي الرئيس، بانتخابكم لرئاسة الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة. كما أود أن أهنئ سلفكم، السيد جوليان روبرت هنت، على إدارته المثالية للجمعية خلال رئاسته للدورة الثامنة والخمسين.

خلال مؤتمر قمة الألفية، التزمت الدول الأعضاء برؤية مشتركة للتضامن العالمي والأمن المشترك. ولقد حددنا تأكيد إيماننا بالأمم المتحدة وميثاقها باعتبار أن لا غنى عنهما لتحقيق عالم أكثر سلاماً وأماناً وعدلاً. ومع دخولنا القرن الجديد، قمنا بأفضل ما نستطيع للحفاظ على الأهمية الحيوية للقانون الدولي بحيث يكون بمقدور كل البلدان أن تعمل على المنظمة وقت الحاجة وبحيث تستطيع الأمم المتحدة، بدورها، أن تفي بما يتوقعه العالم منها.

كارباخ يستغلون الموارد الطبيعية في الأراضي الأذربيجانية المحتلة ويحاولون إشراك شركات أجنبية في أعمالهم غير القانونية. وأناشد الدول الأعضاء أن تتخذ جميع الإجراءات الضرورية لحمل مواطنيها وشركاتها على احترام القانون الدولي ومنعهم من ممارسة أنشطة غير قانونية على أرض بلادنا. وأذربيجان، من جهتها، ستتخذ كل الإجراءات القانونية والعملية اللازمة لجعل هذه الشركات تخضع للمساءلة بشأن المشاركة في سرقة الثروة الطبيعية التي تعود ملكيتها لأمة ذات سيادة.

علاوة على ذلك، تعمل أرمينيا على تزوير التاريخ واختلاس التراث الثقافي والمعماري في منطقة ناغورنو - كارباخ الأذربيجانية. فقد تم تدمير معالم دينية وتاريخية ومخطوطات قديمة وممتلكات ثقافية أخرى أو أعيدت صياغتها أو هُبت أو أزيلت.

إن عملية التسوية السلمية للصراع التي تمت داخل مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا خلال السنوات الاثنتي عشرة الماضية لم تؤد إلى نتيجة حتى الآن. ولم تعط مجموعة مينسك اعتبارا جادا لتنفيذ قرارات مجلس الأمن أو لتقييم الوضع على الأرض أو للأنشطة غير القانونية التي تقوم بها أرمينيا في الأراضي الأذربيجانية المحتلة.

ومن الواضح أن أرمينيا لن تتخلى، في ظل الموقف السليبي والصامت للأمم المتحدة ومجلس الأمن ومجلس التعاون في أوروبا وللمجموعة مينسك وفي غياب ضغط من المجتمع الدولي، عن موقفها العدواني والمدمر. فالأعمال غير القانونية لأرمينيا في الأراضي الأذربيجانية المحتلة وموقفها من عملية التفاوض تبينان أن أرمينيا لا تنوي إيجاد حل للمشكلة. إنها تعترم بدلا من ذلك أن تطيل أمد المفاوضات

القرارات بانسحاب فوري وتام وغير مشروط لقوات الاحتلال من كل المناطق المحتلة في أذربيجان، ودعت إلى هئية ظروف تتيح العودة الآمنة للنازحين إلى أماكن مسكنهم الدائمة.

إن أي من تلك القرارات لم يتم تنفيذه - وهي قرارات كان القصد منها إعادة العدل والسلام والسلامة الإقليمية لأذربيجان - من طرف أرمينيا التي لم تحترم أو تعترف أبدا بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي المتضمنة في القرارات التي شكلت أساس تسوية الصراع. إن أرمينيا تمثل ناغورنو - كارباخ وسبع مناطق أخرى، تشكل ما يناهز ٢٠ في المائة من أراضي أذربيجان، وذلك منذ ما يزيد على ١٠ سنوات. ونتيجة لسياسة التطهير العرقي التي انتهجتها أرمينيا، أصبح أكثر من مليون شخص من الشعب الآذري لاجئين أو نازحين داخلها.

ولقد كان لصمت مجلس الأمن أثر مدمر على عملية إعادة التوطين. تجاهلت أرمينيا القرارات وحاولت أن تعزز نتائج اعتدائها العسكري - ولم تتم معاقبتها على ذلك. وبناء عليه، بدأت أرمينيا انتهاج سياسة ساخطة تقوم على التوطين غير القانوني لسكان أرمن في الأراضي الأذربيجانية المحتلة. وذلك بدوره حرق صارخ للقانون الدولي، وخاصة لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين في أوقات الحرب. علاوة على ذلك، تدهور الوضع مع استعمال هذه الأراضي للتجار بالمخدرات ونقل الأسلحة وإيواء الإرهابيين والأنشطة الاقتصادية غير القانونية والتخريب. وأصبحت الأراضي الآذرية المحتلة منطقة غير خاضعة لسيطرة الحكومة الآذرية ولا لأية رقابة دولية.

إن ما يسمى بجمهورية ناغورنو - كارباخ المعلنة ذاتيا وغير المعترف بها هي تهديد مستمر للسلام والأمن في المنطقة برمتها. فالمتعدون الأرمن وانفصاليو ناغورنو -

الإقليمي. ونعمل كذلك على تعزيز شبكات المواصلات والاتصالات مثل مشروع ممر النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا وخطي أنابيب النفط والغاز باكو - تبليسي - شيهان، وباكو - تبليسي - إرزيروم. وستضمن هذه المشاريع ممرًا مستقرًا لصادرات البلدان غير الساحلية إلى الأسواق العالمية والإقليمية.

إن على الأمم المتحدة أن تتكيف من أجل التصدي للتحديات التي تواجهها بنجاح. ومسألة إصلاح الأمم المتحدة التي طال انتظارها ينبغي إيجاد تسوية لها في نهاية المطاف. فعدم قدرة مجلس الأمن على معالجة المشاكل، وخاصة المتعلقة بالصراعات المسلحة، واضحة بجلاء. وينبغي للمجلس الجديد أن يكون أكثر تمثيلاً واستجابة وديمقراطية. وأساليب عمل المجلس ينبغي أن تكون شفافة وقادرة على الرد السريع على التحديات، والأخطار، والتهديدات الجديدة في القرن الحادي والعشرين. كما أنه من الأمور الملحة تطوير آلية فعالة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن.

ويقع على عاتقنا جميعاً الالتزام بأن نستخدم نهجاً جماعية فعالة لمعالجة المشاكل الراهنة من أجل تهيئة بيئة ملائمة لتعزيز النمو المستدام والتنمية الديمقراطية للدول. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تعزيز قواعد ومبادئ القانون الدولي، ومن خلال العلاقات الحسنة والتعاون لصالح المنافع المتبادلة بين الدول.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية أذربيجان على الخطاب الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد إلهام حيدر أوغلو عليمف، رئيس جمهورية أذربيجان، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

وتعزز نتائج عدوانها، بينما تحاول أن تفرض تسوية قائمة على الأمر الواقع.

وأود أن أشدد من على هذا المنبر على أن تسوية هذه المسألة يجب أن تقوم على أساس القانون الدولي والديمقراطية، وليس على أساس التطهير العرقي والضم من خلال فرض الأمر الواقع على أراضي دولة ذات سيادة. وأذربيجان لن تقبل أبداً باحتلال أراضيها، وانتهاك سلامتها الإقليمية، أو بنتائج التطهير العرقي.

إن عودة سكان أذربيجان المشردين إلى بيوتهم تبقى على رأس أولوياتنا في عملية تسوية الصراع. ولكن حتى قبل عودة سكاننا المطرودين واللاجئين والنازحين داخليا إلى بيوتهم، ما زالت هناك حاجة عاجلة إلى قيام جميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، والبلدان المانحة، والمنظمات الإنسانية الدولية، بالمشاركة النشطة في الاستجابة لمعاناة ذلك الجزء الأكثر تضرراً من السكان.

إن حكومة أذربيجان لا تدخر وقتاً أو جهداً أو موارد مالية للقيام بقسطها، ولكن نظراً لاتساع رقعة التشريد فإن ذلك لا يكفي. وتقاسم العبء بين الحكومة والمنظمات الدولية ذات الصلة أمر أساسي. وبالإضافة إلى الدعم المادي الخالص، فإننا نطلب أيضاً تجديد الاهتمام الدولي بالمشكلة وتعزيز التنسيق على نحو أفضل من جانب الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وكذلك جهود جميع المنظمات الدولية. ونحن نتوقع من الأمم المتحدة اتباع استراتيجية أكثر استجابة إزاء هذه الأزمة الإنسانية المنسية في أذربيجان.

إن أذربيجان تلتزم التزاماً كاملاً بهدف القضاء على الفقر وبالنهوض بالحكم الرشيد. وعلى هذا الأساس، ونتيجة للتدابير التي اتخذناها، نشهد حالياً ارتفاعاً في النشاط والنمو الاقتصادي. وتساهم أذربيجان في تطوير التعاون عبر

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب الأونرابل رالف غونسالفيس، رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين.

اصطحب الأونرابل رالف غونسالفيس، رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): من دواعي سروري العظيم أن أرحب بدولة الأونرابل رالف غونسالفيس، رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد غونسالفيس (سانت فنسنت وجزر غرينادين)

(تكلم بالانكليزية): إن الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة تصادف الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاستقلال سانت فنسنت وجزر غرينادين. وقد وضع ربع القرن الماضي تحديا كبيرا أمام شعب بلدي، وهو تحقيق التنمية في عالم تتزايد لامبالاته إزاء المشاكل الخاصة التي تواجه الدول النامية الصغيرة والفقيرة. ولكن مواطني سانت فنسنت وجزر غرينادين يواجهون هذا التحدي بشجاعة وثبات وأمل، ولم يساورنا شك في قدرتنا على البقاء والنجاح، وبالتالي تحقيق الازدهار بينما نستمر في رفع شأن حضارتنا الكاريبية الفريدة، والمستقلة، والمميزة، والنبيلة. وقد نجح بلدنا في إحراز التقدم حتى الآن، ولكن ما زلنا بحاجة إلى إنجاز الكثير. ونتطلع إلى النجاح في مسعانا لأن نكون أسياد مصيرنا.

وأود أن أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة. ونحن على ثقة بأنكم ستؤدون واجباتكم باعتزاز ومهارة. ودعوني أقول إن

أمامكم مهمة صعبة. فسلفكم، السيد جوليان هنت، هو أبن بار لمنطقة البحر الكاريبي وينحدر من الجزيرة الشقيقة سانت لوسيا. وقد جعلنا فخورين بالدور الذي أداه رئيسا للجمعية العامة.

إن شعوب منطقة البحر الكاريبي والمنطقة الجنوبية للولايات المتحدة ما زالت تشعر بالذهول بسبب الدمار الذي سببته الأعاصير في الفصل الحالي. فقد تضررت منها بشدة كل من جامايكا، وجزر البهاما، وجزر كايمان، وهاييتي، وكوبا، وغيرها من بلدان الكاريبي بما فيها بلدي. ولكن غرينادا وهي أقرب جارة إلينا، تعرضت للدمار الزلزل مما جعلها تعيش الآن حالة أزمة وطنية. وتقدم بتعازينا المخلصة إلى عائلات وأحباء من قضاوا بسبب الأعاصير. وقد مدت سانت فنسنت وجزر غرينادين وغيرها من دول منطقة البحر الكاريبي يد العون إلى غرينادا، ولكن حجم الدمار الذي لحق بها في ٧ أيلول/سبتمبر أكبر من قدرة منطقة البحر الكاريبي على معالجة الأمر بنفسها. وفي الواقع أصبحت غرينادا مسؤولية دولية.

ولذلك، أعيد تأكيد مناشدة المجتمع الكاريبي بعقد مؤتمر دولي عاجل للمانحين من أجل معالجة مسألة الدمار الشديد في غرينادا وإعادة البناء فيها. وببساطة، انتقلت غرينادا من مركز البلد النامي المتوسط الدخل الذي تمتع بمجتمعته بالحدثة والثقافة الرفيعة، وبآلية الدولة الديمقراطية السليمة، إلى أرض عاث فيها إعصار آيفين دمارا خلال ثلاث ساعات. واليوم لا يوجد في غرينادا نشاط اقتصادي ومجتمعها المدني ما زال يعاني من هول الصدمة.

وينبثق عن كل ذلك مسألة استراتيجية تتعلق بمسعانا لتحويل نكبة غرينادا إلى تقدم إقليمي نحو اندماج كاريبي أكثر قوة وعمقا. وقد أبرز إعصار آيفين بوضوح حقيقة أن الطبيعة قد وحدت منطقتنا. وصقلنا التاريخ بوصفنا شعبا

منتخبا لدولة يعزل في ظل ظروف لا تأتي بمصادقية لمنطقتنا. ونبقى قلقين بشدة بسبب انقطاع في العملية الديمقراطية حدث في الساعات المبكرة من صباح يوم ٢٨ شباط/فبراير من هذا العام في بورت - أو - برنس. وبات ماثرا للجدل. ومن الجدير بالذكر أن دول الجماعة الكاريبية أدت دورا مؤثرا في إعداد خطة عمل لهايتي ترمي إلى كفالة احترام دستور ذلك البلد ووضع أسس لتعبئة الموارد لتفادي وقوع كارثة إنسانية.

وفي ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤، نجحت الجماعة الكاريبية في عرض المسألة في جلسة لمجلس الأمن. وفي تلك المناسبة ذهبنا إلى المجلس وقدمنا مشروع قرار. وناشدنا المجتمع الدولي أن يستجيب للحالة السريعة التدهور في هايتي. ومشروع القرار الذي قدمته الجماعة الكاريبية إلى مجلس الأمن أخذ بعين الاعتبار ولكنه أهمل بلباقة. والباقي أصبح من التاريخ. إن حكومة وشعب سانت فنسنت وجزر غرينادين متلهفان لمساعدة شعب هايتي على الخروج من المأزق المؤسف الذي يجد نفسه فيه حاليا. ولكن قبل التعاون سياسيا مع ما يسمى الحكومة المؤقتة لهايتي، يجب أن نرى، على الأرض بين أمور أخرى، دليلا قاطعا على تقدم الديمقراطية والحرية ووجود ضمانات يوثق بها لإجراء انتخابات حرة وعادلة في غضون مدة معقولة. فنظام الحكم الذي يحاكم متهما بالقتل في منتصف الليل، المتهم الذي حيّاه نفس النظام بوصفه محررا، ثم يطلق سراحه قبل أن يصبح الديك في الفجر، فشل في أهم الاختبارات الأساسية للعدالة والحرية والديمقراطية.

إن الموت والدمار اللذين خلفهما إعصار جين في هايتي يتطلبان مساعدتنا الإنسانية وليس تعاملنا السياسي مع نظام هايتي.

واحدا كان قد تحدر أصلا من بلاد وثقافات مختلفة. ومع ذلك ما زلنا في منطقة البحر الكاريبي في طور المواجهة، بدلا من أن نكيف أنفسنا بشكل ملائم مع الطبيعة والتاريخ. وما هذا سوى نوع من العبث الذي لا طاقة لنا على احتماله.

ومن المحزن أن نحتاج إلى كارثة من هذا النوع لكي ندرك ما أدركته البلدان الجزرية الصغيرة النامية منذ زمن، وهو أن هناك حاجة إلى معاملة خاصة ومميزة، وذلك لأسباب من بينها كوننا عرضة للكوارث الطبيعية.

وأكرر، دون مبالغة، إن إعصار آيفين حول غرينادا في بضع ساعات قصيرة إلى ركام، وبضربة واحدة قضى على العمل الدؤوب والإنجازات التي حققتها شعبها منذ الاستقلال في عام ١٩٧٤. ونحن في سانت فنسنت وجزر غرينادين نحس بألمه ونعلم أنه، لولا نعمة الله وتقلبات الطبيعة، لعانت سانت فنسنت وجزر غرينادين نفس المصير.

بناء على ذلك، فإن الأزمة في غرينادا، التي سببتها الطبيعة، تدفع سانت فنسنت وجزر غرينادين إلى إعطاء أعلى أولوية للمؤتمر الدولي الذي سيعقد في موريشيوس في كانون الثاني/يناير من العام القادم، والذي سيسلط الضوء على المشاكل المحددة والتميزة التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وسنشدد على الحاجة إلى اتخاذ المجتمع الدولي إجراءات عاجلة بشأن مشكلة الاحترار العالمي وتغير المناخ، التي إن لم تعالج قد تؤدي إلى كارثة إنسانية واقتصادية عالمية في هذا القرن. ولا بد للمجتمع الدولي أن يركز على تجنب خطر أن تتحول تلك التنبؤات بالفناء إلى حقيقة.

منذ أن التقينا هنا العام الماضي، واجهت الجماعة الكاريبية أزمة أخرى في منطقتنا - أزمة سياسية هذه المرة - فقد انحدرت هايتي، بصفتها دولة من دولنا الأعضاء، إلى حالة من الفوضى والعنف وغياب الحكم. وشهدنا رئيسا

وأود أن أعرب، باسم شعب سانت فنسنت وجزر غرينادين، عن مؤاساتنا العميقة لحكومة وشعب الاتحاد الروسي بمناسبة الأحداث المأساوية التي وقعت في بسيلان بتاريخ ٣ أيلول/سبتمبر ويتعذر تبريرها. إن مأساة بتلك الخطورة، لا سيما قتل كثيرين جدا من الأطفال الأبرياء، تجعلنا نشعر بأسى عميق.

منذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، اشتد الكفاح ضد الإرهاب العالمي على كل الجبهات. ومن الصحيح والمناسب اشتراك البلدان الغنية والفقيرة في الحرب المستمرة على الإرهاب الوحشي. وسانت فنسنت وجزر غرينادين شريك يعول عليه في الكفاح العالمي ضد شر الإرهاب. ومع ذلك، أرى من الضروري أن أوضح أن ثمن الشراكة التي يعول عليها في تلك الحرب يشكل عبئا ثقيلا على الموارد الضئيلة للبلدان النامية مثل سانت فنسنت وجزر غرينادين. إن التزاماتنا وظروفنا الدولية تجرنا بالضرورة إلى تلك الحرب، التي لم تتسبب بها ولم نبدأها. ومع ذلك نتحمل عبئها برباطة جأش وألم.

إلا أن هذه الهيئة يجب تذكيرها مرة أخرى بوجود إرهاب آخر لا بد لنا من محاربه بلا هداوة، ألا وهو إرهاب الحرب والفقير والامية والمرض، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وعلينا أن لا ننسى أيضا أن الجوع اليومي الذي يعاني منه بليون شخص في جميع أرجاء العالم يشكل بحق سلاحا للدمار الشامل. ويجب علينا أن نحارب معا ذلك الإرهاب أيضا. إن البلدان المتقدمة النمو يجب أن لا تسمح لأنظمة التبادل التجاري وظروف السوق بأن تزيد الفقراء فقرا، كما هو الحال بالنسبة إلى مزارعي الموز في منطقة البحر الكاريبي، ثم تتبجح بأنها تساعد الفقراء.

والحالة المؤلمة في إقليم دارفور بالسودان سببت أسى كبيرا للحكومة وشعب سانت فنسنت وجزر غرينادين. وحزني الشخصي دفع بي إلى كتابة رسائل إلى عدد من زعماء العالم في أيار/مايو من هذه السنة، بمن فيهم الأمين العام كوفي عنان، عرضت فيها موارد بلدي الشحيحة للمساعدة بأية وسيلة بسيطة في تخفيف معاناة الشعب السوداني المعذب. وأغلب الذين خاطبتهم كانت ردودهم إيجابية. والحقيقة أن تلك المأساة - والفضل يعود بقدر كبير إلى يقظة مختلف الصحفيين ووسائل الإعلام - اجتذبت الانتباه الدولي بقوة. لكن السؤال الذي يجب أن نوجهه إلى أنفسنا هو: هل تصرف المجتمع الدولي بطريقة ملائمة حيال هذه النكبة، أم أننا اكتفينا بمواجهتها باللامبالاة العادية وإصدار الإدانات الروتينية؟ إن الصور والتقارير التي تأتينا من دارفور تذكرنا على نحو مرير بلإنسانية الإنسان تجاه أخيه الإنسان، وتمثل إدانة متواصلة لمن يستطيعون المساعدة لكنهم يقفون مكتوفي الأيدي أو يقللون من هول المأساة الإنسانية هذه. وفي ذلك الصدد، يجب على حكومة السودان أن تضطلع بمسؤوليتها تجاه مواطنيها وتجاه الإنسانية.

لقد مضت ثلاثة أشهر منذ أن بعثت بالرسالة إلى الأمين العام، ولا تزال هذه المأساة الإنسانية الهائلة تتكشف أمام أعيننا. وأعتقد أننا لا يمكن السماح باستمرار إراقة الدماء. علينا أن نقذ من يمكن إنقاذه مما أصبح حقول القتل في أفريقيا. إن الإبادة الجماعية التي حدثت في رواندا في الماضي القريب كانت وصمة عار في جبين المجتمع الدولي. ويجب علينا اليوم بصفتنا مجتمعا دوليا، أن نزيل هذا العار من أمام أعيننا في دارفور باتخاذ تدابير عملية عاجلة.

ومطلوب بذل جهد مماثل لمعالجة ظروف الحياة القاسية لشعوب أخرى، بما فيها أمة فلسطين البطلة، التي تعتدي قوى خارجية على إنسانيتها يوميا.

بل وفي بلداننا، لا بد أن نؤكد على قوة الحب بدلاً من حب القوة. وينبغي ألا نوجد الحق المستمد من القوة، بل علينا أن نوجد الحق النابع من ضميرنا الإنساني.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب الأونرابل رالف غونسالفيس، رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين، من المنصة.

خطاب الأونرابل ليسينيا كاراسي، رئيس وزراء جمهورية جزر فيجي

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يليه رئيس وزراء جمهورية جزر فيجي.

اصطحب الأونرابل ليسينيا كاراسي، رئيس وزراء جمهورية جزر فيجي، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يسعدني أيما سعادة أن أرحب بدولة الأونرابل ليسينيا كاراسي، رئيس وزراء جمهورية جزر فيجي، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد كاراسي (فيجي) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنقل إلى الجمعية العامة أحر التهاني وأطيب التمنيات من حكومة وشعب جمهورية فيجي. وأود أيضاً أن أهنيكم بحرارة، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الدورة التاسعة والخمسين. وأتعهد لكم بدعمنا وتعاوننا. وهذا يجسد احترامنا لبلدكم، الذي نقيم معه علاقات وطيدة من خلال عضويتنا المشتركة في الشركتين الأفريقية والكاريبية وشراكتي المحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي. كما أود أن أعرب عن شكر فيجي الحار للسيد جوليان هنت من سانت لوسيا، على قيادته القديرة للغاية لأعمال الدورة الثامنة والخمسين. وفيجي والدول الجزرية الصغيرة الأخرى

إن الحجج المساقاة دعماً لإجراء إصلاح سديد وموزون للأمم المتحدة حتى تعبر بشكل أفضل عن واقع القرن الحادي والعشرين حجج دامغة. ويجب علينا أن نضعف جهودنا الجماعية لإقناع الذين يخشون، دونما سبب وجيه، آثار إصلاح عادل. ويجب أن لا نسمح للقوى التي تتخذ مواقف قوية بأن تلحق الهزيمة بالمنطق الصحيح.

منذ أن أصبحت سانت فنسنت وجزر غرينادين دولة مستقلة، تمتعت بعلاقات دبلوماسية مستمرة مع جمهورية الصين في تايوان. إن بلد الحرية والديمقراطية ذاك نراه أهم مكون للحضارة الصينية العظيمة. فتايوان تشغل المرتبة السابعة عشرة بين اقتصادات العالم والخامسة عشرة في حجم التبادل التجاري على الصعيد الدولي، والمرتبة الثالثة بين بلدان المعمورة في حجم احتياطاتها من النقد الأجنبي. وينبغي أن يُمثل سكان تايوان البالغ تعدادهم ٢٣ مليون نسمة على نحو سليم في هذه الهيئة العالمية بالحكومة التي يختارونها. فمن الخطأ أن يستمر حرمان تايوان من العضوية الدولية في المنظمات. والعلاقات بين سانت فنسنت وجزر غرينادين وتايوان علاقات نموذجية. وصادقتنا تقتضي منا أن نؤازر قضيتها العادلة.

وأختتم بالملاحظات التالية. إن بعض الدول تتباهى بملكيتها لأراضٍ لا حدود لها، وموارد طبيعية ضخمة، وقوة نيران مؤثرة؛ لكن لا يمكن لأحد تلك العناصر وحده، ولا العناصر الثلاثة مجتمعة، أن يضمن السلام أو الازدهار. وفي بعض الدول الأخرى، فإن الفقر والجوع والصراع والمرض هي القاعدة. وبدلاً من أن نستثمر في الحرب - ونحن نعلم آثارها الجانبية المؤكدة المتمثلة في إهدار أرواح شابة بريئة - فإن تعاونت الدول فيما بينها وسعت إلى إيجاد السبل الكفيلة بحل المشاكل التي تواجهنا جميعاً، فقد يكون العالم الذي سنورثه لأطفالنا أكثر سلاماً وثراء، وبمكنا أن نوفر لهم هواء أنقى وبيئة أصح. وعلى الصعيد الدولي،

بتعبئة كل خبراتها ومهاراتها وقواها لتحقيق الوثام بين الأمم. وذلك هو المبدأ الذي قامت عليه، ولا بد أن يظل هو الدافع للأمم المتحدة والحرك لها.

وفيحي، كعهدها دائماً، تلتزم بصون السلم والأمن وبالعالم خال من أسلحة الدمار الشامل ومن الإرهاب.

إننا نريد وضع حد للتلوث الذي يستنفد الأوزون والقضاء على المخاطر الأخرى التي تتعرض لها البيئة.

ويجب أن يستمر المجتمع الدولي في مكافحة الفقر والمرض. لقد أصبح مرض فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز أكثر من مجرد أزمة صحية. فهو بالنسبة لبعض البلدان الآن قد أمسى تهديداً أمنياً. ونحن في منطقة المحيط الهادئ لا حصانة لنا من هذا الوباء العالمي. ونرحب باستمرار المساعدة من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل الرئوي والملاريا استكمالاً لحملتنا الإقليمية لاحتواء هذه الآفة.

وعلى الأمم المتحدة أن تواصل مقاومة التدخل الخارجي بكل أشكاله، إذ أنه يقوض الحق السيادي لأي دولة عضو في تحديد مستقبلها. ومع ذلك، فحيثما توجد أزمات أو قلق داخلي، ويناط بالأمم المتحدة التدخل من أجل السلام، فنحن مستعدون للمساهمة، ونعتبره شرفاً لنا أن نخدم قضية السلام تحت علم الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مثل منتدى جزر المحيط الهادئ. وجنود فيجي وأفراد شرطتها يشاركون في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ عام ١٩٧٨. وقد كلفنا ذلك ٣٥ نفساً ثمينة، إلا أن عزمنا يبقى قوياً لمواصلة الخدمة حيثما يُطلب منا ذلك. وأفراد حفظ السلام من فيجي يعملون في ليبيريا وسيناء وكوسوفو وتيمور - ليشتي وجزر سليمان وبوغانفيل، بابوا غينيا الجديدة. وحكومة بلادي تنظر بعناية الآن في طلبات من الأمم المتحدة لمساعدتها بأفراد الأمن للعمل في العراق.

في منطقة المحيط الهادئ تحيي المثال الطيب الذي أرسلته بلدان الجماعة الكاريبية في نهجها المشترك لإدارة مسؤوليات ذلك المنصب الرفيع.

واليوم، فإننا نواجه أحداثاً تلقي بظلالها على البشرية وعلى رؤية الأمم المتحدة للسلم. فالأزمة الإنسانية في السودان مستمرة. وفيما تتواصل جهود الإغاثة، يشغل بالنا لاجئو دارفور. ونهيب بحكومة السودان أن تبذل قصارى جهدها لوضع حد لتلك المأساة.

ونحن نفكر في أولئك الذين عصفت بحياتهم الأعاصير المدمرة في منطقة البحر الكاريبي وساحل الأطلسي في الولايات المتحدة. ونعرب لكل هؤلاء عن عميق تعاطفنا لما لحق بهم من خسائر في الأرواح والممتلكات.

إن مرتكبي مذبحه الأبرياء في روسيا قد أضافوا بعداً جديداً للشر. فقد أضروا بقضيتهم من خلال سفك دماء الأطفال بشكل عشوائي لا رحمة فيه. ولا شيء يمكن أن يبرر ما فعلوه. ولا بد للأمم المتحدة أن تتوحد ضد هذه الفظائع.

ونعرب عن تعاطفنا وتضامننا مع شعب العراق الذي وقع ضحية لدائرة العنف المروعة التي تحتاح بلده. فليقدم هذا المحفل كامل دعمنا وبلا تحفظ لذلك الشعب في كفاحه من أجل إقامة حكومة ديمقراطية حقيقية واستعادة سيادته الوطنية. ونتمنى أن تتحقق آماله في مستقبل سالم واستقرار دائم.

وإننا نتعاطف مع أسر من قتلهم الإرهابيون خارج مبنى السفارة الأسترالية في جاكرتا. ونريدها أن تعرف أننا في أسرة الأمم هذه نتشاطر معها آلامها.

وفيحي تهاب بالبلدان الأعضاء في الأمم المتحدة أن تقوي عزمها المشترك لمواجهة الإرهاب السياسي في كل مكان. فهذا وقت عصيب في تاريخنا. والأمم المتحدة مطالبة

وفضلاً عن تعزيز التعاون الإقليمي، تولي فيجي وجيرانها اهتماماً خاصاً لعلاقتها مع البلدان في منطقة آسيا - المحيط الهادئ الكبرى.

ونحن نؤيد بقوة أن يكون لليابان والهند دور في مجلس أمن موسع ومعزز. وأود أيضاً أن أضيف أن فيجي ستؤيد انضمام جنوب أفريقيا والبرازيل بوصفهما عضوين دائمين.

واسمحوا لي أن أقول إننا نثمن بشكل كبير مساعدة أستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة في توفير الأمن لمنطقتنا باعتبارها منطقة سلام.

وكان مشجعاً لنا أن نرى الكوريتين تسيران معا وتشاركان في ظل علم واحد في الألعاب الأولمبية التي نظمت في اليونان. ونصلي من أجل أن يؤدي ذلك إلى إحراز المزيد من التقدم الجوهرية في إعادة توحيد الشعب الكوري.

ويسرنا أن نرى جمهورية الصين الشعبية تزداد مكانتها وتتطور. تمثل هذه السرعة. وتحظى فيجي بعلاقات تتعزز بانتظام مع الصين، وتريد أن ترى تلك العلاقات وهي تزداد تعزيزاً. وفيجي ملتزمة باعترافها الدبلوماسي بجمهورية الصين الشعبية. وفي الوقت نفسه، تثن فيجي علاقتها التجارية والاقتصادية مع تايوان. ويحدونا أمل كبير في أن يحسم شعباهما مستقبلهما بالوسائل السلمية من خلال الحوار وتوافق الآراء.

وخلال الأعوام الـ ٢٩ الماضية، ظل ما يقرب من ٨٠ بلداً في مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ تستفيد من الشراكة الإنمائية التاريخية مع الاتحاد الأوروبي. وأشيد بقيادة أوروبا ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ الذين ابتدروا ذلك الترتيب الشمالي - الجنوبي الفريد. وأسهمت مساعدة سخية في

وأود أن أعنتم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا للأمم المتحدة وللبلدان التي ساعدت فيجي على أساس ثنائي، على ما قدمته من مساعدة لتمكيننا من الوفاء بالتزاماتنا تجاه السلم والأمن الدوليين.

ومن خلال منتدى جزر المحيط الهادئ، وبمساعدة أستراليا ونيوزيلندا، نعكف الآن على إعداد خطة المحيط الهادئ لتجميع مواردنا وجهودنا بغية النهوض بمصالحنا الجماعية. وسوف نعمل معاً من أجل مكافحة خطر الإرهاب وتحسين إنفاذ القانون ودفاعاتنا ضد الإرهاب والجريمة عبر الوطنية. وسوف يكون هناك نهج تعاوني للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما لتحسين فرص التجارة والاستثمار والسياحة. وسوف نقف متحدين لحماية تراثنا المحيطي، وهو دخر للبشرية جمعاء.

ومنطقتنا تضم أكبر مصائد أسماك التون المستدامة المتبقية في العالم، وهي مصدر أساسي للطعام في السوق العالمية. غير أن ما يربو على ٩٥ في المائة من قيمة ما يتم صيده من أسماك التون في وسط المحيط الهادئ تذهب إلى دول الصيد المطللة على المياه البعيدة. ونحن نتطلع إلى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى لمساعدتنا في الحصول على عائد عادل من ذلك المصدر الطبيعي الرئيسي. وفيجي تثن على البلدان التي تعاونت معنا بالفعل لتحقيق ذلك الهدف. ونعرب عن شكرنا الخاص للولايات المتحدة على معاهدتها بشأن المصائد الإقليمية مع بعض الدول الجزرية في المحيط الهادئ. وجزرنا قد دخلت الآن مرحلة جديدة من التعاون في مجال صناعة التون من خلال اتفاقية أسماك التون لغرب ووسط المحيط الهادئ، التي دخلت حيز النفاذ في حزيران/يونيه من هذا العام.

وتشيد حكومتي بالمبادرة التي اتخذتها منظمة العمل الدولية في تقريرها للجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعملة. إن من مسؤولية المجتمع الدولي أن يضمن للبلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء، ولكل البلدان الكبيرة والصغيرة، أن العملة تعني التوسيع التريه والمنصف للفرص - الفرص التي تتجلى في الاستثمارات الجديدة والمزيد من الوظائف والعمل الكريم وإجراء التحسينات في التعليم والصحة وغيرها من المنافع الاجتماعية.

وبالنسبة لنا في منطقة المحيط الهادئ، بوصفنا دولا جزرية صغيرة، فإن هناك داعيا آخر إلى القلق المتزايد. ونحن نشعر باعزاز كبير بثقافتنا وعاداتنا وتقاليدينا. فهي تمنحنا هويتنا ووحدتنا بصفتنا مجتمعات أصلية وبصفتنا سكان جزر المحيط الهادئ. وأناشد الجمعية العامة أن تنظر في أقرب فرصة في اعتماد مشروع الإعلان بشأن حقوق السكان الأصليين. وأطلب إلى الأمين العام أن يعجل بتلك العملية.

ولن كنا نقر بأهمية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية الأخرى في تعزيز حقوق الإنسان، فإننا أيضا نعترف بأنها تعنى أساسا بحقوق الأفراد. والسكان الأصليون في جزر المحيط الهادئ يرون أن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق السكان الأصليين أمر هام بصورة حيوية للاعتراف والقبول الدوليين ببقائنا ذاته بوصفنا سكانا متميزين عرقيا وثقافيا. ولكن ذلك لا يعني القول إننا غير مهتمين بالمجتمعات الأخرى التي يشكل أعضاؤها مواطنين زملاء يتساوون في الحقوق والمسؤوليات.

ويدرك أعضاء الجمعية أن فيجي تحظى بمجتمع متعدد الأعراق. ويشكل الفيجيون والروتومانز العرقيون المجتمع الأصلي. وهم، جماعيا ومجتمعا، يملكون قرابة ٩٠ في المائة من كل الأرض في البلد. وقدم المستوطنون من الهند قبل حوالي ١٢٥ عاما وهم يشكلون الآن غالبية مزارعي أرض

التجارة والعمو والاستثمار بطرق هامة جدا في معيشة الملايين من الأشخاص في أكثر الدول فقرا.

والآن، بينما نبدأ إجراء مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بغية استمرار تلك الترتيبات، فإننا للأسف نجد أن إصرار منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة الحرة والمفتوحة سيعني فعليا لبلدان مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، بما فيها فيجي، خسارة كبيرة في إيرادات التصدير العائدة من الأسعار المنخفضة. وبالنسبة لصناعتنا للسكر فإن النتائج المباشرة ستكون لا محالة انخفاض سعر القصب الذي يتلقاه المزارعون إلى أدنى بكثير من تكاليف الإنتاج، وذلك بالرغم من الإصلاحات العاجلة والشاملة التي عكفنا على إجرائها في صناعتنا للسكر بغية جعلها أكثر إنتاجا وفعالية وقدرة على المنافسة.

وأصبحت تلك العقبات التي تضعها منظمة التجارة العالمية أكثر صعوبة من جراء خسارة الهوامش التنافسية من خلال سحب نظم مثل نظام الأفضليات المعمم. والنتيجة هي أن العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، المحرومة فعلا بالنظر إلى صغرها وبعدها عن أسواق التصدير، والتدمير المنتظم الناجم عن الكوارث الطبيعية، تواجه الآن شكوكا جدية حيال آفاقها الاقتصادية. وبالتالي فإننا نرحب بعقد الأمم المتحدة لمؤتمر خاص للدول الجزرية الصغيرة النامية في بداية العام المقبل لاستعراض برنامج العمل لتلك البلدان، وهو استعراض بربادوس + ١٠. ويحدوني أمل كبير في أن يؤدي الاستعراض إلى قطع التزامات دولية جديدة لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية المحرومة. ولا بد أن تكون تلك الالتزامات دعامة للبقاء الاقتصادي والمستقبل المستدام، بينما يمضي العالم بعناد نحو نظام تجاري حر ومفتوح. كما نأمل أن يجدد استعراض بربادوس + ١٠ دعوة الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على بروتوكول كيوتو أن تفعل ذلك، لمصلحة كوكبنا.

وربما تتبع معتقدات مختلفة، ولكن تركيزنا المشترك على ما هو مقدس ينبير لنا الطريق إلى الأمام.

وحيثما أعود إلى فيجي، فإن بلدي سيكون مستعدا لثمانية أيام من الصلاة، والغفران والمصالحة. والهدف هو جمع الأشخاص معا وإيجاد إحساس بالهدف الوطني والروح الوطنية. وستكون كل الأديان العظيمة المثلة في فيجي جزءا من ذلك. وكل دين يتضمن تعاليمه درر الحقيقة التي تتوهج لكل البشرية. وكل دين يحظى بقدرات هامة لصنع السلام. وكل دين يقدم إسهاما قيما في زيادة التفاهم وتسوية الخلافات.

وبالتالي، في تلك الأيام الثمانية من تشرين الأول/أكتوبر، سيشارك قادتنا الدينيون مع المواطنين الآخرين بحسن نية في هذا البحث الجديد عن روح التآلف. وما فتئ تعزيز الوحدة يشكل أولوية وطنية ملحة منذ أن تولت حكومي السلطة، قبل أربعة أعوام. وسيسر الجمعية العامة أن تسمع أن مجتمعاتنا ذاتها، من خلال منظماتها الدينية والثقافية، تتقدم لمشاركة الحكومة في إنشاء دولة موحدة. وستكون ذروة أسبوعنا الوطني وأسبوع الصلاة والتسامح إقامة صلاة بين الأديان. ونعترف بأن المسعى البشري وحده ليس كافيا لما نريد أن نحققه.

وتماما مثلما تسعى هذه المنظمة العظيمة إلى إنشاء عالم يعمه الوئام وتربطه معا المثل العليا المشتركة، فإننا في فيجي نريد أن نقيم أمنا المتحدة بالذات، أمم متحدة يعيش فيها المواطنون معا في سعادة ويتحقق فيها بناء الدولة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية جزر فيجي على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب الأوزابيل ليسينيا كاراسي، رئيس وزراء جمهورية جزر فيجي، من المنصة.

السكان الأصليين. ويشكل الأوروبيون والأشخاص الذين ينحدرون من أصول مختلطة والصينيون وغيرهم من سكان جزر المحيط الهادئ النسيج الثقافي الزاهي لفيجي. ونحن نعزز بتنوعنا الوطني. فهو يمنح بلدنا خاصيته المميزة وإمكانيته التي لم تتحقق بعد.

وبالرغم من أننا تعلمنا أن نتعايش بدون العنف ذي الدوافع العنصرية والكره الشائع في أماكن أخرى، فنحن ما زلنا بلدا منقسما، وخاصة في السياسة. ومنذ الاستقلال، في عام ١٩٧٠، حاولنا جاهدين أن ننشئ تعددية عرقية تقوم على أساس الاحترام المتبادل والرعاية والتفاهم المتبادلين. ولكن للأسف، ما زالت الأغلبية العظمى للناخبين تقرر خلال الانتخابات خيارها على أسس عرقية. وذلك ليس لأن أفرادها مناهضون للمرشحين من المجتمعات الأخرى، وإنما مجرد أنهم يشعرون بالأمان والراحة في اختيار ممثلين من مجتمعهم بالذات.

ومنذ أن تولت حكومي السلطة، في عام ٢٠٠١، ما فتئنا منخرطين في بحث جديد عن الوحدة. ورؤيتنا هي إنشاء فيجي سلمية وموحدة ومزدهرة. وسياسيا، نود أن نبني على مفهوم التمثيل المضمون لمجتمعاتنا المختلفة في البرلمان. والتحدي الآن هو أن نوسع هذا التمثيل ليشمل الحكومة.

وبوصفنا ديمقراطية برلمانية، فإننا ملتزمون بإنشاء حكومة تستند إلى الإرادة الحرة للشعب ورضاه. ولكن، في الوقت نفسه، نريد أن نكفل أن لكل مجتمع صوتا مباشرا في صنع القرار الوطني. وتلك الرغبة في الإدماج والإنصاف هي التي قادتنا إلى اتخاذ تدبير لسد الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين الفيحيين والمجتمعات الأخرى وبين الأغنياء والفقراء. وعلى نحو متزايد، نجد أن الإيمان بالله يشكل أداة قوية لإقامة الصلات عبر الانقسام العرقي.

لكفالة أهمية الأمم المتحدة، التي يقدرها شعب كمنولث دومينيكا حق التقدير.

إن التحديات العديدة التي تواجه العالم المتعولم تقتضي جهداً مشتركاً من جميع أمم العالم. فضمان حقوق الإنسان والسلام والأمن، وضمان العدالة الاقتصادية والاجتماعية للجميع يقتضيان وجود تعاون دولي وإجراءات متسقة متعددة الأطراف.

وتعتقد دومينيكا اعتقاداً راسخاً أن الأمم المتحدة ما زالت المؤسسة العالمية الأكثر ملاءمة لمتابعة وتنسيق هذه المبادرات العالمية. ولكن المؤسسات متعددة الأطراف تحتاج إلى الإصلاح إذا أرادت أن تكون فاعلة في تصريف الأمور العالمية الحالية.

إن تنسيق جهود الأمم المتحدة، مع الجهود الوطنية، يجب أن يكون موضع تركيز هذه المؤسسة إذا أرادت أن تؤثر بشكل إيجابي في حياة معظم الشعوب الضعيفة والمهمشة في العالم.

ودومينيكا دولة جزرية صغيرة وتمتع بكل مظاهر القوة بالإضافة إلى مظاهر الضعف التي تعاني منها البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة. ولذلك نتطلع إلى الأمم المتحدة بوصفها محفلاً تستطيع فيه الدول الصغيرة أن تعبر عن آرائها بهدف التأثير بشكل جماعي في جدول أعمال هذه المنظمة بطريقة أو بأخرى.

والسؤال الرئيسي الذي تطرحه بالنسبة إلى جميع دول العالم اليوم يتصل بنوع الترتيبات التي سوف تشكل النظام الاقتصادي عندما تكتمل عملية العولمة. وفي هذه المرحلة تتكون العولمة من مجموعة كبيرة متنوعة من المعاهدات، بعضها ثنائي والبعض الآخر متعدد الأطراف. ومن بين هذا العدد الوافر من الاتفاقات لا يزال يتعين وضع

خطاب الأونرابل روزفلت سكيريت، رئيس الوزراء ووزير المالية وشؤون البحر الكاريبي في كمنولث دومينيكا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يدلي به رئيس الوزراء ووزير المالية وشؤون البحر الكاريبي في كمنولث دومينيكا.

اصطحب الأونرابل روزفلت سكيريت، رئيس الوزراء ووزير المالية وشؤون البحر الكاريبي في كمنولث دومينيكا، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة الأونرابل روزفلت سكيريت، رئيس الوزراء ووزير المالية والشؤون الكاريبية في كمنولث دومينيكا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد سكيريت (دومينيكا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، قبل كل شيء، أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. ويود وفدي أن يؤكد لكم دعمه وتعاونه الكاملين في تحقيق النتائج الناجحة لهذه الدورة.

وتعرب حكومي عن عميق تقديرها لسلفكم، السيد جوليان هنت، على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال الدورة الثامنة والخمسين. فقد تحقق، تحت قيادته الملهمة، تقدم كبير في تنشيط الجمعية العامة وفي ضمان عودة التنمية إلى مقدمة القضايا التي تتناولها الجمعية.

ولا توجد الكلمات التي يمكن أن تعبر بشكل كاف عن المهمة الجليلة التي يضطلع بها الأمين العام، السيد كوفي عنان. ففي بيئة دولية مضطربة وفي عالم يعاني من اضطراب في مجال التعمير الاقتصادي بينما يتقدم نحو العولمة، ظل الأمين العام واضحاً وهادئاً وذا تأثير معتدل بالنسبة لجميع أطراف الصراع. إن النهج المتوازن الذي يتبعه قد فعل الكثير

وسوف يتم تركيز الاهتمام على وضع الدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠٠٥، عندما انعقد في موريشيوس الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج عمل بربادوس. وسوف يتيح لنا اجتماع بربادوس + ١٠ الفرصة لإجراء تقييم كامل لبرنامج العمل وتقييم نجاحاته وأوجه القصور فيه.

وتعلق دومينيكا وغيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية أهمية كبرى على عقد الاجتماع الدولي. ونأمل أن يثير هذا الاجتماع انتباه المجتمع الدولي للالتزام بدرجة أكبر بتوفير الموارد الإضافية الهامة اللازمة للتعجيل بتنفيذ الالتزامات التي سيتم الالتزام بها في المرحلة القادمة من برنامج العمل.

إن بلادي تشعر بالجزع حيال تزايد حوادث الإرهاب في العالم. وفي الواقع، بينما نتحرك باتجاه عالم أكثر اتحاداً، عالم يُطلب فيه من كل الشعوب باختلاف أعراقها وألوانها أن تبدي مزيداً من الاحترام والتسامح لبعضها البعض، فإن محاولات استخدام العنف توصلنا إلى الحلول هي محاولات عقيمة وتترتب عليها عواقب غير مقصودة تؤدي مجرد أناس ليس لهم في الأمر شيء.

إن الأعمال الإرهابية الدامية التي وقعت في مدينة نيويورك، في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، لم تؤثر على مجرد الأقرباء والأصدقاء والمجتمع بوجه عام، الذي وقعت فيه أعمال القتل الوحشية هذه، بل كانت لها أيضاً عواقب وخيمة ذات طابع اقتصادي في مناطق بعيدة جداً عن مسرح الجريمة.

وكان لهذا الحدث المشين أثر بالغ الضرر على الاقتصاد الدومينيكي. فقد تسبب بتراجع كبير في صناعة السياحة في بلدي، وهي لم تنتعش بشكل كامل بعد. والتركيز على الإرهاب والتكاليف المتكبدة للامتنال لمتطلبات

مجموعة واضحة من المبادئ التي تعالج المزايا الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة عندما تعمل كوحدات اقتصادية.

وخلال السنوات الست الماضية، كان على اقتصاد بلدي أن يتحمل عدداً من الصدمات - الناتجة عن معاهدات متعددة الأطراف لا تشارك فيها البلدان التي هي في وضع يشبه وضع بلدي إلا بدور صغير جداً. وقد تسبب نزاع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، نتج عنه صدور حكم من قبل منظمة التجارة العالمية، بتدمير صناعة الموز، التي كانت عماد اقتصاد دومينيكا.

وهناك قرار لاحق آخر اتخذته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنشر ما سُمي "القائمة السوداء" كان له أسوأ الأثر على القطاع المصرفي الخارجي في بلدي.

وتود دومينيكا أن تتقدم بمناشدة من أجل العمل على إيجاد قدر أكبر من الشفافية والشمولية في صياغة الاتفاقات المتصلة بتمويل التنمية والتجارة والمسائل الضريبية الدولية. ويجب أن تكون المشاركة حقيقية وليس مجرد شكليات كما هو الحال دائماً. ولسنا مع فكرة أن مجرد الحضور يشكل في حد ذاته مشاركة كبيرة.

وبالرغم من مشاركتنا في المؤسسات متعددة الأطراف، كانت الصدمتان اللتان أشرت إليهما خارجتينا عن قدرتنا، ونشأتنا خارج بلدنا وليست لهما علاقة بإدارة الأمور الاقتصادية الداخلية في دومينيكا. وقد أنقذ بلدنا من كارثة شاملة التزام أكيد من قبل شعب دومينيكا المكافح، بفضل العون الذي قدمته في الوقت المناسب بعض البلدان والمؤسسات الصديقة.

والدرس الذي تعلمه جيداً بلدي ودول صغيرة أخرى هو أن نظاماً اقتصادياً عالمياً جديداً ينبغي أن يكون متوازناً وحساساً بالنسبة لمصالح أضعف أعضائه.

التوصل إلى حل أية مشاكل دون اللجوء إلى الإرهاب والعنف. ولقد أظهرت الأمم المتحدة في الماضي قدرتها على إيجاد الحلول السلمية للصراعات، وحكومتي مقتنعة بأنه يمكن للأمم المتحدة أن تستمر في ذلك إذا سُمح لها.

لي عظيم الشرف أن أكون رئيس وزراء دومينيكا وعمري ٣٢ عاما. ونحن في دومينيكا نؤيد الرأي القائل إن الشباب في أي بلد هو أفضل أمل في مستقبل باهر يتم تحقيقه من خلال إحداث تغيير بناء. ووجودي هنا يشهد على التزام دولة دومينيكا بمعاملة أجيال الشباب لا كأفراد ليست لهم تجارب كافية في الحياة ولا يعرفون شيئا، بل كأفراد لهم قدرة على التفوق، ويجب أن نوفر لهم أفضل الأدوات لضمان إيجاد قيادة رشيدة. ونعتقد أن اكتشاف الشباب في وقت مبكر لمواقع القيادة والمسؤولية سيساعد على تسريع عملية تحقيق هدف تحرر العالم من الإجحاف.

وقد حاولت أن أجمال المسائل التي تهم الدول الصغيرة والضعيفة من قبيل دومينيكا وغيرها في منطقة البحر الكاريبي. وفي هذا الصدد، لا يمكن التقليل من أهمية إدراك الجمعية العامة لبعض الخصائص الفريدة للحياة على الجزر وخاصة الاستوائية منها.

وكما تعلمون، سيدي، تتعرض في هذا الوقت من كل عام الدول الجزرية الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي، وأجزاء من قارة أمريكا الشمالية، لتهديد الأعاصير المدمرة. وفي هذا العام وقعت كوارث كبيرة في عدد من الجزر. وحدث تدمير لا يوصف في غرينادا، وجامايكا، حيث تعرضت لخسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات، وغمرت أجزاء من جزر كايمان بالماء، وتعرضت كل من هاييتي وسانت دومينغو لخسائر مروعة في الأرواح. وتعرضت ولاية فلوريدا في الولايات المتحدة لكارثة كبيرة. وقد أكدت الكوارث الطبيعية الأخيرة التي شهدناها على أهمية الحاجة

منع حدوث هجمات إرهابية في منطقة مشهورة بأنها منطقة سلام، يتحديان التزامنا بتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

إن كل سنت ينفق من أجل التصدي لهذا التهديد هو سنت يؤخذ من حملتنا لمواصلة مكافحة الاتجار بالمخدرات والبشر، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المعدية الأخرى، والتدهور في بيئتنا المشتركة. إن أمن المياه وأمن الغذاء وأمن الطاقة والأمن الصحي هي أيضا أهداف مهمة سوف تعاني إذا لم تخصص لها الموارد الإضافية.

إن الصراعات التي تنشب في مناطق مختلفة من العالم تستهلك الموارد الشحيحة التي تهمس الحاجة إليها لتحقيق التنمية والتخفيف من حدة الفقر. وفي القارة الأفريقية كانت للصراعات الأهلية في السودان وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية آثار مفعجة على أرواح أعداد كبيرة من البشر هناك. ويظل الاهتمام والدعم المستمران من جانب المجتمع الدولي أمرا مهما لا غنى عنه في متابعة الجهود المبذولة لحل الصراعات.

وتحث حكومة دومينيكا على وضع حد نهائي وفوري لمحاولات استخدام العنف كحل للمشاكل التي تواجه شعوب كوكبنا، وتدعو إلى استخدام قدر أكبر من التعقل في معالجتنا للمشاكل الشائكة للغاية التي تواجه الحياة اليوم.

وإننا نشعر بالارتياح حيال أن بإمكان النهج الأكثر تعقلا الذي اقترحناه أن يحل مشاكل عديدة ظلت قائمة لعدة أجيال. وقبل إلغاء الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، لم يكن هناك من يصدق أنه بعد سنوات من سفك الدماء بين الأعراق، يمكن لنظام سياسي يعقب الفصل العنصري أن يهيئ حوارا بين الأعراق في ذلك البلد. ويبين مثال جنوب أفريقيا أنه عندما يجتمع أفراد ذوو نية حسنة وفضيلة يمكن

السكان الأصليين في المستقبل من خلال زيادة التبرعات إلى الصندوق الطوعي للسكان الأصليين.

وانسجاما مع المبدأ الأساسي للسعي إلى التوافق العالمي في الآراء، ومع أهدافنا في التنمية الوطنية، فقد اختارت دومينيكا في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٤ أن تتصرف وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) المتخذ في عام ١٩٧١ وذلك بإقامة علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية، احتراما لسياسة وجود صين واحدة.

إن دومينيكا تحيي يد الصداقة التي تمدها جمهورية الصين الشعبية والتزامها الواضح بمساعدة البلدان الصغيرة النامية، التي تكافح من أجل تنفيذ برامجها الاجتماعية والاقتصادية تحت وطأة التأثيرات السلبية التي يرتبها تطور النظام العالمي الجديد على اقتصادها.

وفي منطقة البحر الكاريبي، كما هو الحال في مناطق أخرى في العالم، نشهد الأثر المدمر الذي يتركه انتشار الأسلحة الصغيرة. ونتيجة لذلك، تزايدت معدلات الجريمة والصراعات الأهلية التي تهدد استقرار وأمن البلدان النامية مثل بلدي. ولذلك، ندعو إلى استكمال المفاوضات حول وضع صك دولي ملزم قانونا لمراقبة الصادرات العشوائية من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى الأطراف التي لا تتمتع بصفة الدولة.

وفي الختام، أكرر تأكيد التزام دومينيكا بجدول أعمال الأمم المتحدة. وبالنسبة لنا، تمثل الأمم المتحدة تجسيدا لإرادتنا الجماعية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونظرا لأن هذه الأهداف ستقيم نظاما عالميا جديدا يرثه شباب العالم، فإنني أحث على مشاركة الشباب في عملية صنع القرار على كل المستويات. ويتطلب ذلك برنامجا تعليميا واسعا يكشف ألبغاز العلاقات الدولية ويحفز المزيد من الشباب على المشاركة والمساعدة في صياغة عالمهم.

إلى برامج لإعادة التأهيل يمكنها انعاش الاقتصادات المدمرة في أقصر فترة ممكنة.

وتعتقد حكومة دومينيكا أنه ينبغي إقامة صندوق تأمين برعاية الأمم المتحدة. فالدول المهتدة بخطور الكوارث الطبيعية التي تدمر اقتصادها يجب أن تكون قادرة على أن تتلقى دفعات تأمين من أجل انعاش اقتصادها عندما تتعرض لدمار هذه الكوارث. وينبغي ألا يكون الاشتراك في خطة التأمين عملا خيريا. بل ينبغي أن تدفع كل دولة مشاركة نصيبا يتناسب مع قدرة البلد، ويمكن استخدام الأموال المتراكمة في الصندوق لإصلاح الأضرار التي تصيب الاقتصاد، خاصة في البلدان التي يتعرض القطاع الإنتاجي فيها للشلل.

لقد أكدت أحداث السنة الماضية أن السلام والأمن في العالم، والتقدم الاجتماعي والرخاء الاقتصادي أمور تتطلب التوافق في الآراء بين الدول الأعضاء، والتنفيذ الصارم للقواعد العالمية، والالتزام بالعمل من خلال تعددية الأطراف. وفي ذلك الصدد، تستحق بعثة الأمم المتحدة لدعم الاستقرار في هايتي دعم الدول الأعضاء كافة، وخاصة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد اتخذت حكومتي قرارا هاما بدعم الجهود الإنسانية من أجل تحقيق الاستقرار لشعب هايتي. وما زلنا نعتقد أنه لا يمكن استعادة الحكم الرشيد في هايتي إلا من خلال التنفيذ الكامل لأحكام قرار مجلس الأمن ١٥٤٢ (٢٠٠٤).

وتشيد دومينيكا بالأمم المتحدة لقيامها بإبراز المشاكل التي يعاني منها السكان الأصليون في العالم، وذلك من خلال العقد الدولي الخاص بالسكان الأصليين في العالم. ومع قرب انتهاء العقد في نهاية هذا العام، نحث المجتمع الدولي على الحفاظ على زخم العقد وتجديد التزامه بدعم تطلعات

للأمين العام في اجتماع قادة منتدى جزر المحيط الهادئ، الذي انعقد في ساموا في الشهر الماضي، حيث نظر المشاركون في استراتيجية جديدة للتعاون الإقليمي في منطقة المحيط الهادئ.

إن تلك المشاركة جديرة بالثناء. وكباقي أعضاء المنتدى، تتطلع توفالو إلى تضامن ودعم الأمم المتحدة ثنائياً، ومن خلال منتدى جزر المحيط الهادئ وغيرها من منظمات منطقة المحيط الهادئ الإقليمية، بغية تحويل مبادرات المنطقة إلى واقع.

إن توفالو تعزز بانتمائها إلى هذه الهيئة، الأمم المتحدة. وحضورنا هنا يؤكد إيماننا بالمبادئ والأهداف النبيلة للأمم المتحدة. ولكن في نفس الوقت، يتم تذكيرنا باستمرار بمسؤولياتنا إزاء جميع سكان توفالو، الذين ينشغلون كل يوم بمهموم مستقبلهم الاقتصادي، والثقافي، والبيئي، وأمنهم على المدى الطويل، وبقائهم في جزرنا الصغيرة والمعزولة وشديدة التعرض للمخاطر.

ويتساءل شعب توفالو عموماً إذا كان الاعتزاز بحضورنا في الأمم المتحدة متناسب مع الاحتياجات التي يتطلع الشعب إلى تلبيتها. فهل هناك قيمة حقيقية لوجودنا في الأمم المتحدة بالنسبة للقرويين والمجتمعات المحلية، الذين يتغلبون بمشقة كبيرة على الصعوبات التي تفرضها ظروف انعدام الفرص، والتهميش، والعزلة، والإبعاد الاقتصادي والضعف الشديد؟

إننا نؤمن أيماناً راسخاً بأنه لكي تبقى الأمم المتحدة شرعية وهامة، لا بد لها من إعادة تقييم دورها ووظائفها لكي تعكس بشكل أفضل حقائق عالم اليوم وفقاً لمبدأ السيادة وعدالة المشاركة والتمثيل. ولهذا نؤيد الإصلاحات الجارية لطريقة عمل الأمم المتحدة. ونؤيد على وجه الخصوص زيادة عدد المقاعد سواء منها الدائمة أو غير

وأتمنى النجاح للوفود في مداولاتها في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير المالية وشؤون البحر الكاريبي في كمنولث دومينيكا على الخطاب الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد روزفلت سكيريت، رئيس الوزراء ووزير المالية وشؤون البحر الكاريبي في كمنولث دومينيكا من المنصة.

خطاب الأونرابل مآتيا توافا، رئيس وزراء توفالو بالنيابة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء توفالو بالنيابة.

اصطحب الأونرابل مآتيا توافا، رئيس وزراء توفالو بالنيابة إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): من دواعي سروري البالغ أن أرحب بدولة السيد مآتيا توافا، رئيس وزراء توفالو بالنيابة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد توافا (توفالو) (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف عظيم أن أتكلم باسم شعب توفالو، الذي أرادني قبل كل شيء أن أنقل أحر تحياته إلى هذه الدورة للجمعية العامة. وتقدم إليكم، السيد الرئيس، بتهانينا المخلصة أيضاً على انتخابكم، ونؤكد لكم تعاوننا الكامل.

ونهنئ الرئيس السابق، السيد جوليان هنت ممثل سانت لوسيا، على قيادته الممتازة. وحيث أننا ننحدر من جزيرة صغيرة، فإننا نعزز الإنجازات الكثيرة التي تحققت بكل اقتدار في ظل رئاسته.

ونود أيضاً أن نتقدم بالشكر العميق إلى الأمين العام، السيد كوفي عنان، وموظفيه على تفانيهم في خدمة الأمم المتحدة. لقد شاركت الأمم المتحدة من خلال الممثل السامي

الصغيرة النامية هو هشاشتنا الفريدة أمام القوى الخارجية. وتلك الهشاشة لا تنجم عن الأعمال التي نقوم بها، وإنما لمجرد كوننا جزرا لها اقتصادات صغيرة، وتنجم عن عزلتنا وضعف بيئتنا الطبيعية. وهذه العوامل مجتمعة تترجم إلى قيود كبيرة على التنمية ونقص شديد في القدرة على التعاطي مع التغيرات العديدة الجارية في العالم، وخاصة الناجمة عن العولمة.

ومع ذلك، فبالنسبة لنا في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بالرغم من أننا نشهد يوميا قيام قوى التجارة والاتصالات والسفر بإيجاد مجتمع عالمي واحد، فإن المشاكل المرتبطة بالفقر ونقص الفرص والتهميش وتدهور البيئة ما زالت تعرقل مساعيها. وثمة حاجة حقيقية لأن تدرك الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بشكل أفضل الظروف الخاصة والفريدة للدول الجزرية الصغيرة النامية وتطلعها إلى المشاركة بشكل أكثر إنصافا في عالم معولم.

إن التنمية المستدامة أساسية للغاية، وخاصة بالنسبة للدول النامية الأكثر حرمانا وهشاشة. وفي حزيران/يونيه، قامت توفالو باستعراض شامل لأولوياتها التنموية واعتمدت استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة نسميها "رؤية توفالو ٢٠١٥"، تتصدرها برامج التنمية الدولية، ومن بينهما برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي ترمي إلى جعل توفالو أقدر على التكيف من أجل التصدي للتحديات التي تواجهها.

وهناك إدراك قوي بأن تعزيز الحكم الرشيد والمبادئ الديمقراطية واحترام حكم القانون أمر أساسي للتنفيذ الناجح لتلك الاستراتيجية. وننوه مع تقديرنا الكبير للغاية بالدعم السخي من حكومات أستراليا ونيوزيلندا وآيرلندا والمملكة المتحدة وإيطاليا وجمهورية الصين في تايوان وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة والبنك

الدائمة في مجلس الأمن. وفي رأينا، يجب النظر إلى التوسيع على أساس المساهمة المسؤولة في التنمية والسلام على الصعيد الدولي، وفي هذا الصدد نؤيد تخصيص مقعد دائم لليابان. كما نعتقد أن تمثيلا أكثر إنصافا للبلدان النامية في المقاعد غير الدائمة للمجلس حيوي وطال انتظاره.

وتواصل التحديات الأمنية إثارة الفوضى الشديدة والخوف والشك في كل أنحاء العالم. وقد أثبتت الأعمال الإرهابية، ومن بينها للأسف الاستيلاء على مدرسة في روسيا، استمرار وجود قوى مصممة على تقويض أهداف الحرية والسلام والأمن التي تأسست عليها الأمم المتحدة. كما أكدت على وجوب أن نقوم، نحن، الأمم المتحدة، على وجه الإلحاح بمحاربة هذه القوى جماعيا.

إن توفالو تلتزم تمام الالتزام بالانضمام إلى الحرب على الإرهاب الدولي كما تقتضيه قرارات مجلس الأمن. لكن سنحتاج إلى دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لمساعدتنا على الوفاء بتلك المتطلبات، وخاصة متطلبات هذه القرارات المتعلقة بتقديم تقارير ومتطلبات الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمحاربة الإرهاب.

وتدرك توفالو خطورة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأمن توفالو والبلدان الجزرية الأخرى في المحيط الهادئ. وبالنظر إلى تعرضنا للعوامل الطبيعية وقابلية مجتمعاتنا المحلية على التحرك، وخاصة الملاحين الذين يعملون على متن السفن التجارية في كل أنحاء العالم، ثمة حاجة ملحة إلى تلقي المساعدة من المجتمع الدولي، مثل تلك التي يقدمها الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وذلك من أجل مكافحة أخطار الوباء.

وكما هو مسلّم به على نحو واسع، فإن أحد التحديات الخطيرة التي تواجه توفالو وكل الدول الجزرية

القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وتلوث المحيط بالنفايات، وخاصة من خلال نقل المواد المشعة والسامة جدا بالسفن عبر منطقتنا. إننا نسعى إلى تفهم المجتمع الدولي ليساعدنا على إنقاذ محيطاتنا ويدعم بشكل كامل السياسة الإقليمية لجزر المحيط الهادئ المتعلقة بالمحيطات التي اعتمدها قادة حكوماتنا سنة ٢٠٠٢.

إن التراجع الإجمالي في المساعدات الإنمائية الخارجية يسبب قلقا حقيقيا. فعدم تحقيق الدول المتقدمة النمو للحد الأدنى من أهداف الأمم المتحدة المتمثل في تقديم نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي كمساعدات خارجية لتنمية للدول الجزرية الصغيرة النامية يترجم إلى نمو اقتصادي أبطأ وزيادة اتساع الفجوة الإنمائية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية مثل توفالو. وينبغي التصدي لهذا على وجه الاستعجال.

ويتمثل أحد المصادر الهامة للتدفقات المالية على البلدان النامية، وخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل توفالو، في تحويلات العمال المهاجرين من البلدان المتقدمة النمو. وفي الواقع، توفر تحويلات عمالنا في الخارج، وخاصة البحارة التوفاليين العاملين في الخارج، مصدرا كبيرا للدخل يعتبر أساسيا جدا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في توفالو. وتؤيد توفالو تأييدا تاما إيلاء اهتمام دولي مستعجل لقضية حقوق العمال المهاجرين، بما في ذلك المعايير الدولية التي تحدد الحد الأدنى من شروط شهادات الكفاءة وأسس سلامة وأمن العمال المهاجرين، وذلك بغية ضمان استمرار هذا المصدر الأساسي لرأس المال للدول الجزرية الصغيرة النامية.

ويجب أن يفرضي الاجتماع الدولي المزمع عقده في موريشيوس في كانون الثاني/يناير إلى التزام أقوى من جانب المجتمع الدولي وإلى إجراءات واقعية وقابلة للتنفيذ بالنسبة لكل الدول الجزرية الصغيرة النامية.

الآسيوي للتنمية في تلك العملية. وتنتقل إلى عقد شراكة معها ومع آخرين من المجتمع الدولي لتحقيق تلك الاستراتيجية.

وباعتبارنا دولة جزرية صغيرة نامية فقيرة الموارد وكذلك بلدا من أقل البلدان نموا، فإنه محكوم بالفشل حتى على قصارى جهودنا للخروج من دائرة الفقر والتهميش في غياب دعم هام من المجتمع الدولي والمجتمع المدني والقطاع الخاص. لقد وفر إعلان الألفية وتوافق آراء مونتهري وخطة تنفيذ جوهانسبرغ جميعها خرائط طريق واضحة لعقد شراكات من أجل التنمية المستدامة. وستبقى المعالم المقدمة في ظل خرائط الطريق تلك مجرد كلام ما لم تترجم إلى تنمية حقيقية تستجيب للحاجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية مثل توفالو.

ولهذه الأسباب، فإن التنفيذ التام والفعال لبرنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية أساسي الآن أكثر من أي وقت مضى. وتوفالو تستمد التشجيع من التقدم الذي تم إحرازه لحد الآن في استعراض البرنامج.

ومع ذلك، فإن الاستمرار في تنفيذ برنامج عمل بربادوس بنجاح يتوقف كلياً على تقدير أفضل للوضع الفريد للدول الجزرية الصغيرة النامية مثل توفالو. كما يتوقف على توفير وتسهيل الوصول إلى الموارد المالية والتقنية وإلى مساعدات التنمية ونشر التقنية الملائمة، وخاصة تقنية الطاقة الجديدة والمتجددة وبناء القدرات.

وفيما يتعلق بالموارد الطبيعية، فإن توفالو حقا بلد جزري صغير في محيط كبير. فالمحيط الهادئ الذي يحيط بجزرنا يوفر مصدرا أساسيا لأسباب عيشنا ولتنميتنا الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك، فإننا قلقون على نحو متزايد إزاء التهديدات الحقيقية التي يمثلها صيد الأسماك غير

وضع البروتوكول موضع التنفيذ دون تأخير. لكن على البلدان الصناعية أن تعمل أولاً لأن تركة انبعاثاتها هي التي تخلق المشاكل التي نواجهها اليوم. والإجراءات يجب أن تشمل أيضاً تقديم المساعدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها للتكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ، خاصة فيما يتعلق بالتوفير العاجل للموارد المالية والتقنية الكافية بما يتفق مع مسؤولياتها والتزاماتها بموجب الاتفاقية.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة للاتفاقية، ونبدأ باستعراض الإجراءات التي ستتحقق في المستقبل ضد تغير المناخ وارتفاع مستوى البحر، ناشد الأمم المتحدة، التي وجدت لتكفل سلام العالم وأمنه، إيلاء المزيد من الاهتمام، كما ناشد المجتمع الدولي إظهار قيادة أقوى ضد هذا التهديد العالمي.

في الختام، نود أن نقول إن الجهود الرامية إلى تحقيق تنمية مستدامة للدول الجزرية الصغيرة مثل توفالو لن تجدي ما لم يتم التعامل مع مسألة تغير المناخ ومستوى البحر بشكل حاسم وعاجل. وإن اهتمام توفالو في تنفيذ كيوتو ليس لمصلحتها الذاتية. فالعواقب الخطيرة الناجمة عن التفاعس وعدم اتخاذ الإجراء اللازم في الوقت الحاضر، كما نشهد فعلاً في جميع أنحاء العالم، ستكون محسوسة في كل مكان.

ويحدونا الأمل أن ينشأ من هذا البيت الجماعي لأسرة الأمم المتحدة فهم أفضل ونية طيبة من أجل أمن وبقاء توفالو لأمد طويل، والدول الجزرية الصغيرة النامية والعالم بأسره.

وليبارك الله الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء توفالو بالنيابة على البيان الذي أدلى به للتو.

وثمة قضية تثير قلقاً مستمراً لدى توفالو وهي مسألة تمثيل جمهورية الصين في تايوان في الأمم المتحدة. وللأسف، لا يمكن القول عن هذه المنظمة إنها كونية دون التمثيل الملائم لسكان جمهورية الصين في تايوان البالغ عددهم ٢٣ مليون نسمة. وتعتقد توفالو أن المشاركة الإيجابية والمسؤولة لجمهورية الصين في تايوان في شؤون العالم، وخاصة في مجالات التجارة والتبادل التجاري والتنمية الدولية، دون أن تكون ممثلة في الأمم المتحدة، وضع غير عادل وخاطئ أخلاقياً ويحتاج إلى تصحيح.

إننا نعيش في توفالو، التي لا تعلو عن سطح البحر سوى ثلاثة أمتار، تحت خوف دائم من الآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ وارتفاع مستوى البحر. فأسباب عيشنا ومصادر أمننا الغذائي تأثرت أصلاً على نحو سيء. ومع تزايد ملوحة المياه الجوفية وانجراف التربة وتبيض المرجان، نعيش حالة من القلق الشامل. فالتهديد حقيقي وخطير وهو نوع بطيء وماكر من أنواع الإرهاب الذي يترصد بتوفالو.

لذلك، فإن توفالو تعلق أهمية بالغة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ (الاتفاقية) وعلى بروتوكول كيوتو التابع لها، كونهما يقدمان إطاراً عالمياً أفضل لخفض انبعاثات غازات الدفيئة. وإننا نهنئ الأمانة العامة للاتفاقية بمناسبة ذكرها السنوية العاشرة هذا العام. إلا أننا نظل قلقين بشدة حيال إخفاق البلدان الصناعية وعدم تزمعها تنفيذ الالتزامات والتصديق على بروتوكول كيوتو ووضع موضع التنفيذ.

ونحن في البلدان الجزرية الصغيرة النامية نسلّم بأن على كل الدول أن تتخذ خطوات لتخفيف انبعاثات غازات الدفيئة في مرحلة معينة. إلا أن توفالو تؤمن بأن بروتوكول كيوتو يجب أن يكون الخطوة الأولى في هذا الاتجاه الآن وأن يرسم طريق المضي قدماً في المستقبل. وبالتالي، لا بد من

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للأمين العام على المشاعر الطيبة التي تفضل بتقديمها بمناسبة تشكيل حكومتي. وبالنظر إلى أن أنتيغوا وبربودا حكمها حزب واحد طيلة عمر دولتنا البالغ ٢٣ عاماً، وقبل ذلك لفترة طويلة بعض الشيء، فإن قيادتي وحكومتي لا تزالان في مرحلة الطفولة الغضة من عمرهما. لذلك فإنني على ثقة بأنكم ستسامحوني بسبب جهلي للبروتوكول إن ارتكبت هفوة وخرجت عليه أثناء الإدلاء بملاحظات.

إن تغيير حكومة راسخة الأقدام منذ فترة طويلة يجعل عام ٢٠٠٤ عام تغيير مثير وتحد كبير لأنتيغوا وبربودا. وإن دليل الأمم المتحدة للتنمية البشرية يضع أنتيغوا وبربودا في مرتبة عالية. وبفضل دخل الفرد عندنا، اعتبر الدليل أنتيغوا وبربودا بلداً متوسط الدخل.

ولئن كان من البديهي أن جميع البلدان ليست متساوية، فإن من الأهداف الأساسية للأمم المتحدة أن تكفل المساواة في شروط التنافس على الساحة، التي تتبارى عليها أمم العالم الصغيرة والكبيرة، بعضها مع بعض. وأقول ذلك بالرغم من الأدلة الدامغة التي تثبتتها التجربة العملية بأن الحجم والقوة يؤثران أحياناً كثيرة في شؤون الأمم المتحدة بشكل سافر ومن دون تبرير وأحياناً من دون أن يتعرضوا لمواجهة قوية بما فيه الكفاية.

إن هيكل مجلس الأمن يجسد حقيقة أن القيود على مبدأ صوت واحد للأمة الواحدة ما زالت موجودة. وفي هذا السياق، قد تسول لنا نفسنا أن نقبل بأن "العالم هو ما هو عليه"، كما أكد الحائز على جائزة نوبل في اس نايبول في السطر الاستهلاكي لكتابه، "منعطف في مجرى النهر". إنني أسلم بأن أسمى مهمة للأمم المتحدة هي تحدي الوضع الراهن والعمل بلا كلل من أجل تحويل العالم مما هو عليه إلى ما يمكن أن يكون عليه. لكن النتيجة المنطقية المصاحبة لذلك

اصطُحِب الأونرايل مآتيا توافاً، رئيس وزراء توفالو بالنيابة، من المنصة.

خطاب الأونرايل وينستون بالدوين سبنسر، رئيس الوزراء ووزير العمل في أنتيغوا وبربودا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس الوزراء ووزير العمل في أنتيغوا وبربودا.

اصطُحِب الأونرايل وينستون بالدوين سبنسر، رئيس الوزراء ووزير العمل في أنتيغوا وبربودا، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يسعدني أن أرحب بدولة الأونرايل وينستون بالدوين سبنسر، رئيس الوزراء ووزير العمل في أنتيغوا وبربودا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد سبنسر (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالانكليزية): أقف أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بنفس القدر من الفخر والتواضع.

من بين أكثر مما يزيد على ١٩٠ أمة تتألف منها الأمم المتحدة، تعد أنتيغوا وبربودا من بين أصغرها سكاناً ومساحة. وفي ضوء هذه المعلومات المتواضعة بشكل لافت للنظر، فإن تواضعي بالوقوف على هذه المنصة الشهيرة التي تحظى باحترام عالمي سيكون مفهوماً تماماً. وحقيقة منح أنتيغوا وبربودا امتياز مخاطبة الأمم المتحدة اليوم سبب بديهي للفخر.

وعلى صعيد شخصي، أكملت للتو أول ستة أشهر لي رئيساً للوزراء في الفترة الأولى للحزب الذي انتُخب لحكم أنتيغوا وبربودا في ٢٣ آذار/مارس من هذا العام. ولذلك، يسعدني بشكل خاص ويشرفني شخصياً أن تتاح لي هذه الفرصة لاعتلاء المنصة في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة.

وعلاوة على ذلك فإن العالم شاهد، ليس قبل وقت طويل جدا، التهميش الفعال للأمم المتحدة، تحديا لدواعي القلق الرشيدة المعرب عنها بقوة لدى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولا رغبة لدي في أن تدوسني بالأقدام الفيلة المنخرطة في المعركة التاريخية التي دارت في هذا المحفل قبل أن نقلت إلى مسرحها الذي لا يزال نشيطا في الشرق الأوسط في وقت سابق من هذه السنة. بيد أنني مضطر إلى التساؤل: بأي عملية يبدو أن الأمم المتحدة قد استبعدت حلا عن طريق التفاوض للحرب الدائرة في العراق بوصف ذلك خيارا.

مما يبعث على الأسى أن الأمم المتحدة، لدى الوفاء بالحاجات الفريدة للدول الصغيرة الضعيفة وللدول ذات الاقتصادات الصغيرة، تستبعد في العلاقات التجارية الدولية والعمليات الإنمائية. ولا يجري الإقرار بكون الأمم المتحدة محفزا رئيسيا في تحديد النظام الاقتصادي العالمي والترتيبات التجارية الدولية في القرن الحادي والعشرين. من المفهوم أن جدول الأعمال هذا توجهه كيانات من قبيل منظمة التجارة العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي، وقوة مهمة العمل المالي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. إن اثنتين من هذه المنظمات تجمعان لعدد صغير من الدول الثرية لا يولي بالضرورة أولوية وافية بالغرض لضعف الدول الصغيرة والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية.

ولسنا جميعا مقتنعين بأن هذه المنظمات، التي يمكن لقراراتها أن تقرر مصير الدول الصغيرة مثل أنتيغوا وبربودا - وغرينادا وهايي المهجورتين الآن - تستجيب على نحو كاف إلى الحاجات الخاصة للدول الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي.

والحقيقة أن الحالات التي كانت فيها بلدان صغيرة في منطقة البحر الكاريبي أهدافا لمنظمة التعاون والتنمية في

هي أن ثمة مهمة أساسية للأمم المتحدة تكمن في مساعدة الدول الأعضاء الصغيرة مثل أنتيغوا وبربودا على أن تتحول إلى كل ما يمكن أن تكون عليه. إننا ندرك أن الأمم المتحدة تبذل كل جهد يمكن تصوره لتنفيذ هذه المهمة، وهذا يتجلى إلى أقصى حد في قيادة أميننا العام الصامد معالي السيد كوفي عنان.

ولم يعد باعثا على الدهشة أن المجتمعات الصغيرة مثل المجتمعات الكاريبية الناطقة بالانكليزية أصبحت ضحايا العولمة والنظام الاقتصادي العالمي بدلا من أن تستفيد منهما. وقد اعترفت الأمم المتحدة بذلك في إعلان الألفية. ويسلم الإعلان بأن العولمة، رغم أنها توفر فرصا عظيمة، إلا أن منافعها لا تقسم بإنصاف، وتكاليها لا توزع بالتساوي.

وأقر الإعلان بأن البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية تواجه صعوبات خاصة في الاستجابة إلى تحديات العولمة.

وحدد إعلان الألفية الحاجة إلى وضع سياسات واتخاذ تدابير، على المستوى العالمي، تطابق حاجات البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية، وتصاغ وتنفذ بمشاركة فعاليتها.

وأقر إعلان الألفية بمسؤولية جماعية عن التمسك بمبادئ كرامة الإنسان ومساواته وإنصافه على المستوى العالمي. وأكد على التصميم على تناول الشامل والفعال لمشاكل الدين التي تواجهها البلدان النامية ذات الدخل القليل والمتوسط عن طريق اتخاذ تدابير وطنية ودولية مختلفة ترمي إلى جعلها تحتمل الدين على الأمد الطويل.

ومع ذلك فإن الواقع الذي يواجهها هو أن آراء جميع الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة تفوقها أهمية آراء الدول الدائمة العضوية الخمس في مجلس الأمن.

وعلى الرغم من أن دولنا قد تكون صغيرة فإننا محاربون أقوياء في تحالفات قوية وفعالة مع الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة وأمم أخرى في الحرب على مؤسسات ترويج المخدرات الدولية.

وأرى أن من مسؤولية بلدي المدنية أن اذكر هذه الهيئة بواجبنا أن نضطلع بدورنا كما رسمته ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، أن تكون المجال المركزي لإيجاد التناغم فيما بين إجراءات الدول في تحقيق التعاون الدولي في حل المسائل ذات الطبيعة الإنسانية.

اليوم خربت كوارث طبيعية دولتين من دول منطقة البحر الكاريبي: غرينادا وهاييتي. وحوالي ٩٠ في المائة من هياكل الإسكان الخشبية في غرينادا قد دمرت. والمجتمع المدني يعاني من صدمة عميقة. لقد خرب الاقتصاد، والحكومة في حالة شلل تام. وذلك يعني أن السلطة مشلولة.

أكثر من ألف شخص قد ماتوا في هاييتي في أعقاب إعصار جين، مع توقع أن يتضاعف الرقم خلال أيام. ويدفن الموتى في قبور جماعية لمنع انتشار وباء صحي. وخربت بيوت وأتلفت محاصيل زراعية، وبلغ ارتفاع خطوط مياه الفيضان على المباني عشرة أقدام. والباقيون على قيد الحياة في ثالث أكبر مدينة في هاييتي، غونيفز، يتضورون جوعاً، ويعانون من العطش ويزدادون يأساً. وقدم حفظة السلام ووكالات المساعدة للأمم المتحدة أقصى ما يمكن تقديمه.

وتعاني الآن غرينادا وهاييتي من ظرف مشابه للقذف العسكري الواسع النطاق. وفي ظل هذه الخلفية أحث الأمم المتحدة - كل دولة، صغيرة كانت أو كبيرة - على التدخل في هذين البلدين من بلدان منطقة البحر الكاريبي اللذين خربتهما الأعاصير مؤخرًا. تشهد ظروفهما على أنهما منطقتان حلت كارثة بهما.

المجال الاقتصادي والولايات المتحدة القوية واضحة في وعينا. إن التدخل من جانب دول عظمى في الترتيبات التقليدية بين أوروبا ومنطقة البحر الكاريبي فيما يتعلق بالموز والسكر لم يكن أقل تخريباً، وكان بالتأكيد أشد أثراً من تخريب إعصار إيفان القاسي لغرينادا. إن حملة منظمة التعاون والتنمية ضد ما سمي "سلطات الضريبة الضارة" من الواضح أنها ميزت ضد مراكز مالية دولية في منطقة البحر الكاريبي. واستجاباتنا إلى هذا التحدي كانت متممة بالمسؤولية وفعالة.

ونود أن نعتقد أن بلدان منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالانكليزية أمم نموذجية في أسرة الإنسان. إننا نمثل منطقة سلام في عالم تمزقه حروب داخلية ودولية. ونحافظ على نظم ديمقراطية برلمانية مثالية. وباستثناءات قليلة تبعث على الحزن نغير نحن في منطقة البحر الكاريبي حكوماتنا عن طريق الاقتراع وليس بأية وسيلة أخرى.

وعلى الرغم من صغرنا فإن القيمة الإنسانية تغمرنا. إن منطقة البحر الكاريبي التابعة للكومنولث أعطت بوب مارلي للعالم. وأعطينا الحائزين على جائزة نوبل، آرثر لويس وديرك وولكات وفيديا نايبول، للعالم. وأعطينا موسيقانا للعالم في شكل فرق ريغي وكاليسو وسوكا والفولاد. وأثرينا الطعام المطهو في العالم. وأعطينا أسرع لاعبات رياضيات في حلبات السباق للعالم. وأسهمنا في رفع المستوى الأكاديمي حول العالم عن طريق تصدير كثير من ألمع عقولنا.

وبور كنا بأكثر الشواطئ جذبا في العالم، ونرحب بالعالم في مشاطرة شواطئنا وبيئتنا الطبيعية التي لا شبيه لها. وتمثل جزرنا نقاطا خضراء من الضوء على كرة تتشجج بفعل مواقف قاسية حيال البيئة لدى بلدان متقدمة النمو معينة وأيضا لدى بلدان في حالة انتقال.

إن التدابير الأمنية الدولية التي وضعها القانون الوطني الأمريكي بعد ١١ أيلول/سبتمبر سببت عبثاً مالياً شديداً الوطأة على الاقتصادات الصغيرة للدول الكاريبية الأعضاء. فلقد أُجبرنا على تمويل بنية تحتية أمنية لم يكن متوفراً لدينا. ومع تزايد الهموم الأمنية في الولايات المتحدة، تواجه البلدان الكاريبية موجات متزايدة من المجرمين المرحلين من الولايات المتحدة. وهناك خطورة احتمال وجود عناصر رئيسية من جماعات الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات بينهم. والاجتماعات الكاريبية ببساطة ليست مجهزة للتصدي بفاعلية لهذه التحديات.

ومن بين البلدان الأعضاء في منظمة دول شرق البحر الكاريبي، تُعتبر أنتيغوا وبربودا بلداً غنياً نسبياً. والواقع المؤلم هو أن اقتصاد أنتيغوا وبربودا مافتئ يشهد تراجعاً مستمراً. ويتراكم على البلد دين يسبب الشلل. ولدينا مستويات بطالة تثير القلق، خاصة بين شبابنا. ويمكن أن يسبب هذا خطراً شديداً لشريحة كبيرة من شبابنا.

والكثير من هذه الهموم شائع في الدول الكاريبية الصغيرة. فالسياسات والقواعد تضعها منظمات تسيطر عليها قلة من الأقوياء. ويأخذنا هذا إلى التناقض المتمثل في أنه عندما تكافح دول صغيرة حتى تصل إلى ما نستطيع الوصول إليه، تُعاقب على نجاحنا هذا.

إن صانعي السياسة في العالم المتقدم النمو، والبلدان المانحة والوكالات المانحة المتعددة الأطراف ينبغي ألا يعتبرون مقوماتنا الطبيعية والمادية مقياساً لتنميتنا الاقتصادية والاجتماعية.

وفي عصر العولمة هذا، حيث يجري التركيز على الحجم، أن تكون صغيراً هو بالتأكيد عائق كبير. والوظائف تتركز في عدد محدود من مجالات العمل - هي الزراعة

إن القيام باستجابة وافية بالعرض من جميعنا، وعلى وجه الخصوص من البلدان المتقدمة النمو، إلى مازق غرينادا وهاييتي من شأنه أن يكون قفزة كمية صوب انتعاشهما وإعادة بنائهما وأن يكون أفضل خيار لتخفيف حدة معاناة الناس المسحوقين والمكرويين. يجب علينا أن نعمل بسرعة. يجب علينا أن نعمل الآن.

وإذا أردت أن أتسلح بقدر كبير من الجرأة وددت أن أقول إن بلدي، أنتيغوا وبربودا، أمم متحدة حقيقية في شكل صغير. أصبح متزلاً لنسبة أكبر نسبياً من المهاجرين من بلدان منطقة البحر الكاريبي من نسبتهم في أية دولة أخرى من هذه المنطقة. في أي يوم، على أي شارع في سانت جونز، عاصمة أنتيغوا وبربودا، تسمع في الواقع كل صوت من أصوات منطقة البحر الكاريبي، باللغة الانكليزية أو الإسبانية الشائعة في أمريكا اللاتينية. وتسمع أيضاً لهجات من الصين وسورية ولبنان وأوروبا وأفريقيا. وفي الواقع أننا نحتفل بتنوع أنتيغوا وبربودا الفريد بإنشاء منتزه المهرجان الكاريبي الذي سيكون مشهد عرض دائم ومكان احتفال بجوهر منطقة البحر الكاريبي برمتها.

لقد اخترت أن أعتنم هذه الفرصة لأحث الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة على التماس الدول القوية ووكالات العالم أن تراجع سياسة معاقبة الدول الصغيرة التي تحقق قدراً من النجاح في عملية توجيه اقتصاداتها نحو النمو ومواطنيها نحو حياة أفضل. أليست هي مفارقة أنه في مجال تمويل التنمية وحده يُكافأ تحقيق "التخرج" بالعقاب؟ فيجف تمويل التنمية؛ ويصبح الحصول على المعونة التقنية أكثر صعوبة عندما تبدأ دول صغيرة بإظهار بوادر الازدهار. وتكون نتيجة ذلك سحب البساط من تحت أقدام الدول الصغيرة ما أن تنهض. ولن تكون الدول الصغيرة محصنة أبداً ضد الصدمات الخارجية.

وإذا لم يُقدم عمل إيجابي إلى أنتيغوا وبربودا والدول الصغيرة الأخرى في منطقة البحر الكاريبي والعالم، دعونا على الأقل نسلم من التعليق التأديبي للتسهيلات الخاصة أياً كانت والتي مكنتنا من دفع اقتصاداتنا قدماً.

وتشكر أنتيغوا وبربودا هذه الجمعية العامة على إتاحة المجال، عملاً بنص وروح إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، لاقتراح إعطاء الدول الصغيرة، مثل دول الجماعة الكاريبية، الفرصة الموعودة للاستفادة من العولمة والهيكلة الاقتصادية العالمي الجديد، بدلاً من تركنا ضحايا لهما، حسبما يجب أن يكون الوصف الدقيق لنا الآن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير العمل في أنتيغوا وبربودا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب الأوزابل ونستون بالدوين سينسر، رئيس الوزراء ووزير العمل في أنتيغوا وبربودا، من المنصة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في البحرين.

الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة (البحرين): السيد الرئيس، يطيب لي في البداية أن أقدم لكم ولبلدكم الصديق غابون خالص التهئة لانتخابكم رئيساً للدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنياً لكم التوفيق والنجاح في إدارة أعمالها، ومغتتماً هذه المناسبة لأعرب لسلفكم معالي السيد جولييان هنت، وزير خارجية سانت لوسيا الصديقة، عن خالص الشكر على الجهود الحثيثة التي بذلها خلال ترؤسه للدورة السابقة. وأنتهز هذه الفرصة أيضاً لإعادة التأكيد على تقدير بلادي لمعالي الأمين العام، السيد كوفي عنان، للمهام الكبيرة التي يضطلع بها لتعزيز مكانة

والسياحة والخدمات. والأمر المأساوي هو أننا نواجه حالة يُستمال فيها شبابنا العاطل بسهولة إلى تجارة المخدرات.

ونظراً لأن منطقة البحر الكاريبي معروفة بأنها نقطة عبور لنقل المخدرات بين أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة وأوروبا، فإن إجراء "المال اليسير" والتسويق الفعال الذي يقوم به أباطرة المخدرات بين الشباب يجعلان فرصة العمل هذه جذابة جداً لشباب منطقة البحر الكاريبي.

إن حزبي، الحزب التقدمي المتحد، أدار حملته ببرنامج يقوم على الشفافية والمساءلة والاستقامة في كل جانب وظيفي من جوانب الحكم، وبين كل شرائح المجتمع بأسره. وكدليل على جدية حكومي في مكافحة الفساد، أدرجت في جدول أعمال برلماننا تشريعاً لمكافحة الفساد وتحقيق الاستقامة. لقد فعلنا ذلك في الأشهر الستة الأولى لنا في الحكم.

وحكومي وأغلبية شعب أنتيغوا وبربودا ملتزمتان بكل خيار يدعم تفانينا في الحكم الرشيد في أنتيغوا وبربودا.

وأطالب الأمم المتحدة بالوقوف إلى جانب مبادئ إعلان الألفية، التي تدعو إلى المساواة بين الدول، الكبيرة والصغيرة. فهناك سبب مقنع لهذه الدعوة.

وتنخرط بلدان الجماعة الكاريبية حالياً في ثلاث مجموعات منفصلة من المفاوضات ستؤثر جدياً على اقتصاد بلداننا ورفاهة شعبنا. وحتى الآن، لم يتم تقديم امتيازات لتلبية الاحتياجات الخاصة للدول الصغيرة في المفاوضات الجارية مع الاتحاد الأوروبي، ومفاوضات منطقة التجارة الحرة في الأمريكتين، والمفاوضات الجارية مع منظمة التجارة العالمية. وليس كل من يشارك في هذه المفاوضات يبدو متعاطفاً مع الأهداف الأساسية لإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.

اجتماعات اللجنة رفيعة المستوى التي نأمل أن تكون في مستوى آمال الشعوب بل وحجم الأخطار والمعضلات التي باتت تحيط بالعلاقات الدولية من كل جانب.

مثلما أصبح إصلاح الأمم المتحدة وتحديثها مطلباً لمعظم أعضائها، فإن القادة والنخب السياسية وقطاعات كبيرة من شعوب العالم، ومن ضمنها شعوب العالم العربي، أدركت بوعيها العميق أن الإصلاح والتحديث صار أيضاً أمراً ملحاً في مجتمعاتها لمواجهة متطلبات التغيير وحركة التاريخ التي تحتم التعامل بوعي وحكمة مع آمال وتطلعات الأجيال الجديدة الصاعدة في التطوير والتحول الديمقراطي.

ولقد انطلق مشروع الإصلاح والتحول الديمقراطي في مملكة البحرين من آفاق هذا الوعي السياسي التاريخي حيث قطعت البحرين شوطاً هاماً في مسيرة بناء الديمقراطية، وتوسيع المشاركة الشعبية وذلك منذ إقرار ميثاق العمل الوطني من قبل شعب البحرين في ١٤ شباط/فبراير عام ٢٠٠١، والانتخابات البلدية، وانتخابات مجلس النواب في عام ٢٠٠٢.

ومن الواضح أن الدعوة إلى الإصلاح والديمقراطية التي أصبحت تشكل الآن عنصراً جديداً في السياسة الدولية تدعو إليها الدول الصناعية المتقدمة النمو مثلما يدعو إليها كثير من الدول النامية. فإن دعوة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، إلى المشاركة في الاجتماع السنوي الذي عقده مؤتمر قمة الدول الثماني بولاية جورجيا الأمريكية في شهر حزيران/يونيه الماضي قد جاءت تقديراً للدور الهام الذي قام به جلالته في عملية الإصلاح وبناء الديمقراطية في المملكة.

وتشير ظاهرة الإرهاب انشغال وقلق المجتمع الدولي، وذلك بسبب تنامي العمليات الإرهابية واستشراستها في مختلف أنحاء العالم. وإن مملكة البحرين التي تحدد

الأمم المتحدة ودورها في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

منذ التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥، تقوم المنظمة الدولية بدور حيوي في معالجة الكثير من القضايا الدولية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. وفي عالم اليوم الذي تداخلت فيه قضايا السياسة والأمن الإقليمي والدولي مع قضايا التنمية والبيئة والثقافة، وقضايا حقوق الإنسان والمرأة، وتشابكت المصالح الدولية، وكادت أن تتلاشى الخطوط الفاصلة بين ما هو محلي وما هو دولي في ظل انتشار ظاهرة العولمة، أصبحت الشعوب أكثر حاجة مما كانت عليه قبل أكثر من نصف قرن مضى إلى منظماتنا الدولية، ولكن بمفاهيم متطورة، وأساليب أكثر حداثة وملاءمة لروح العصر في ظل دبلوماسية متعددة الأطراف تنظر إلى القضايا الموروثة والمستحدثة من خلال رؤى جديدة ومفاهيم مبتكرة وعملية.

إن فكرة إصلاح الأمم المتحدة، بما فيها نظام الأمن الجماعي، هي فكرة طموحة حقاً، إلا أن تحقيقها ليس شيئاً مستحيلاً وليس حلماً بعيد المنال. وعلى المجتمع الدولي الاستجابة لما يتطلبه ذلك بروى عصرية وأساليب واقعية وإرادة جماعية قوية تحقق الديمقراطية في العلاقات الدولية، وتحافظ على روح الميثاق، وتضع الحلول الناجعة التي تعالج الصراعات الوطنية والإقليمية وآثارها على مسيرة التنمية في الدول الأعضاء.

وفي هذا السياق، فإننا نؤكد دعمنا للجهود التي بدأها معالي الأمين العام في إطار إصلاح المنظمة وزيادة قدرتها على النهوض بمسؤولياتها ومهامها.

وتنتطلع باهتمام كبير إلى التقرير الذي سوف يقدمه الأمين العام في كانون الأول/ديسمبر القادم عن نتائج

الاحتلال والاستيطان ويبدد آمال إقامة دولة فلسطينية كحق مشروع وثابت للشعب الفلسطيني. وإن المجتمع الدولي مطالب اليوم بوقفه شجاعة في وجه هذه الممارسات، وبخاصة بعد صدور الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في التاسع من تموز/يوليه من هذا العام، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠ تموز/يوليه من هذا العام، اللذين يعدان انتصارا للحق وإدانة صريحة لإقامة ذلك الجدار المخالف للقانون الدولي. وعلى المجتمع الدولي استثمار هذا الرأي والبناء عليه لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الجولان العربي السوري ومزارع شبع اللبناية.

في الوقت الذي تجدد الدول العربية التزامها بمبادرة السلام العربية التي أقرها مؤتمر القمة العربية ببيروت عام ٢٠٠٢، وأكدها مؤتمر القمة العربية الأخير في تونس عام ٢٠٠٤، تحقيقا لانسحاب إسرائيلي كامل من جميع الأراضي العربية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وفقا لقرارات الشرعية الدولية وخاصة الصادرة عن مجلس الأمن.

وتتجدد الدعوة للجنة الرباعية الدولية إلى أهمية وضرورة الاستئناف المبكر لمسيرة السلام وحث حكومة إسرائيل على الوفاء ببنود خطة السلام كما حددتها خارطة الطريق.

ولا يزال الوضع في العراق الشقيق يشكّل هاجسا يستأثر باهتمام دول المنطقة وشعوبها. وإن أشد الأخطار التي تهدد العراق اليوم هي مظاهر العنف رغم الجهود المبذولة وما تم من خطوات منها تشكيل الحكومة المؤقتة، التي تولت مهامها في ٢٨ حزيران/يونيه من هذا العام، والإعلان عن انتقال السلطة إلى العراقيين وانهقاد المؤتمر الوطني، وخطوات تشكيل مجلس تشريعي مؤقت.

إدانتها للإرهاب بشتى صورته وأشكاله، وأيا كان مصدره أو دوافعه، تؤكد على أن الأعمال الإرهابية ليس لها ما يبررها ولا يقرها دين ولا عقيدة.

لقد أدانت مملكة البحرين وتدين العمليات الإرهابية التي تعرّضت وتعرض لها الدول والشعوب، والتي يروح ضحيتها عدد من الأبرياء، وهي بذلك تؤكد من جديد على وقوفها وتضامنها مع المملكة العربية السعودية الشقيقة، ودعمها وتأييدها لجميع الإجراءات التي تتخذها لمواجهة هذه الأعمال الإجرامية التي تتعارض مع مبادئ وقيم الدين الإسلامي الحنيف، دين التسامح والرحمة. كما تدين مملكة البحرين وتستنكر الأعمال الإرهابية التي تقع في مناطق مختلفة من العالم، ومن بينها ما شهدته مدرسة بيسان في أوسيتيا الشمالية جنوبي روسيا مؤخرا.

وفي مجال بحث ظاهرة الإرهاب وأخطارها، فإنه لا بد من البحث في أسبابها التي منها الفقر، والتخلف، والجهل، وانتشار البطالة، وثقافة التطرف، والتعصب العرقي، ومشاعر الإحباط وانتهاكات حقوق الإنسان، التي باتت من الضروري الآن، ومن الواجب علينا جميعا، أن نعالجها للحد من استفحالتها وأخطارها المدمّرة.

وفي إطار التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة الإرهاب، وقّعت مملكة البحرين مع باقي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هذا العام على اتفاقية دول مجلس التعاون لمكافحة الإرهاب، التي تعتبر خطوة متقدمة في سبيل مواجهة هذه الآفة والعمل على استئصالها والقضاء عليها.

تتصاعد الأعمال القمعية والممارسات الإسرائيلية التعسفية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ضد أبناء الشعب الفلسطيني، وتتمادى إسرائيل في خروجها على القانون الدولي والشرعية الدولية، وذلك باقتطاع أجزاء من الأراضي الفلسطينية وإقامة ما يسمى بالجدار العازل الذي يرسخ

الحرب الأهلية التي استنفدت كثيرا من الموارد المادية والبشرية وذلك بنفس الروح التي سادت كل الأطراف في التوصل إلى اتفاق لحقن الدماء. ومن هذا المنطلق نرحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة السودانية لتنفيذ تعهداتها والتزاماتها بموجب اتفاقها مع الأمين العام للأمم المتحدة الموقع في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

ونعرب عن تأييدنا ودعمنا لما يقوم به الاتحاد الأفريقي من جهود بالتعاون مع الحكومة السودانية من أجل حل الأزمة الإنسانية في دارفور، مؤكداً على أهمية احترام سيادة السودان واستقلاله ووحدة أراضيه. وناشد مجلس الأمن إعطاء الوقت اللازم للحكومة السودانية لمعالجة الأزمة وتقديم الدعم المالي الضروري لإنهاء المشكلة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد خان (بنغلاديش).

نحن اليوم أكثر ما نكون تمسكا بمبادئ الميثاق ومقاصده، وأعمق ما نكون إيماناً بالحاجة المتجددة إلى منظومة أكثر حداثة وتطوراً للعمل الدولي الجماعي، تستجيب لمتغيرات العصر في القرن الحادي والعشرين، وتكفل المزيد من الديمقراطية في العلاقات الدولية، وتضمن المساواة في الحقوق للشعوب، مثلما تضمن المساواة في السيادة للدول، وتبتكر الحلول لمشكلات الغد من منظور شراكة عالمية في مواجهة تحديات غير مسبقة تواجهها الإنسانية في العقود القادمة.

إن عثرات الماضي وإخفاقات الحاضر يجب ألا تحجب الأبصار عن طموحاتنا في مستقبل أفضل، يبتعد فيه شبح الحروب، ويترسخ فيه السلام والعدل، وتعلو فيه حقوق الإنسان وكرامة الفرد، وتنمو فيه الموارد وتتقدم فيه المجتمعات، وتتوارى فيه الأطماع، وتتعاون فيه الدول في إطار نظام دولي متطور، يعزز الشرعية والقانون ويسيطر

إن المرحلة القادمة تتطلب دوراً حيويًا فاعلاً من المجتمع الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة التي سيقع على عاتقها العبء الأكبر في دعم الحكومة العراقية المؤقتة لإنجاز المهام المكلفة بها وفق قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

ومن الواقع اهتمام مملكة البحرين بأمن العراق واستقرار شعبه الشقيق، عبرت في أكثر من مناسبة عن دعمها للجهود التي تستهدف تهيئة الظروف لإعادة إعمارها والحفاظ على وحدته. كما وأبدت استعدادها للمشاركة في هذه الجهود من خلال تأكيد حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة على استعداد البحرين للمشاركة في الجهود العربية والدولية لإعادة الاستقرار إلى العراق والمحافظة على وحدته الوطنية وسيادته وسلامته الإقليمية.

يحظى الوضع الأممي والاستقرار في منطقة الخليج باهتمام بالغ من حكومة مملكة البحرين التي تتطلع دوماً إلى أن يسود السلام والاستقرار هذه المنطقة التي عانت كثيراً خلال العقود الثلاثة الماضية. وإن مملكة البحرين، العضو في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تدعو الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى العمل على حل قضية الجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة عبر المفاوضات الثنائية الجادة بين البلدين الجارين، أو من خلال الوسائل السلمية لحل النزاعات بين الدول بالتراضي أو التحكيم.

وفي إطار اهتمام مملكة البحرين بجهود تحقيق السلام والمصالحة واستعادة الاستقرار في مناطق هامة من العالم العربي ومتابعتها الوثيقة لتلك الجهود، فقد رحبت بتوصل الحكومة السودانية الشقيقة والحركة الشعبية لتحرير السودان إلى اتفاق هام على التوقيع على بروتوكولات نيفاشا. كما نتطلع إلى أن تؤدي هذه الخطوة التاريخية إلى إنهاء آثار

السوداء. إن جمهورية كوريا ما زالت ثابتة في قناعتها بأن المجتمع الدولي يجب ألا يسلم أبداً لمطالب الإرهابيين.

إن مكافحة الإرهاب تقتضي وحدة المجتمع الدولي، مع وجود الأمم المتحدة في مقدمة هذا الركب، وزيادة قدرات فرادى الدول الأعضاء على مكافحة الإرهاب.

وما زال العراق يمثل أكثر الشواغل الأمنية إلحاحاً بالنسبة للمجتمع الدولي. لقد دفع تولى حكومة مؤقتة السلطة ونقل السيادة بعملية الانتقال السياسية نحو عهد جديد من الديمقراطية لشعب العراق. ولدى الأمم المتحدة ثروة من الخبرة يمكن أن تضعها تحت تصرف العراق في عملية التطبيع السياسي وإعادة التأهيل الوطني. ولكن هذه العملية الانتقالية لا يمكن أن تتحرك بسلاسة دون استعادة النظام. ومساعدة المجتمع الدولي في تحقيق هذه الغاية أمر حيوي.

لقد شاركت جمهورية كوريا بصورة نشطة في الجهود الدولية المبذولة من أجل بناء عراق مسالم وديمقراطي يسوده الرخاء. ونعتقد بقوة أن الاستقرار في العراق مسألة حيوية بالنسبة للسلام والأمن داخل منطقة الشرق الأوسط وخارجها. والتزاماً بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥١١ (٢٠٠٣) و ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، فإننا بصدد إرسال ٣ ٦٠٠ جندي للالتحاق بالقوة المتعددة الجنسيات في العراق. إن الهدف من إرسال هذه القوة هو المساعدة في الجهود التي يبذلها الشعب العراقي لإعادة تأهيل بلاده وتعميرها. وقد تعهدنا كذلك بالتبرع بمبلغ ٢٦٠ مليون دولار لهذا الغرض، مركزين على مجالات مثل الرعاية الصحية والتعليم وبناء القدرات وإيجاد الوظائف وتوفير الكهرباء.

إن الإرهاب يضيء إلحاحية متجددة على مساعينا المشتركة من أجل وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وعلى وجه الخصوص، فإن الأخبار التي

على الجميع قيم الحق والعدل والخير دون تعصب أو استعلاء أو تمييز.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بان كي - مون، وزير الخارجية والتجارة في جمهورية كوريا.

السيد بان (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم، أولاً، بأخلص التهاني للسيد جان بينغ على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. وإنني واثق كل الثقة بأنه سيواجه بامتياز التحديات التي يفرضها منصبه الرفيع. وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لأشيد بسلفه السيد جوليان روبرت هنت وبالأمين العام كوفي عنان.

لقد شهد العام الماضي مجموعة من الهجمات الإرهابية الفظيعة. والحقيقة الواضحة هي أنه لا يوجد شعب أو أمة بمأمن من شبح الإرهاب الدولي. إن الإرهابيين، من خلال أعمالهم الجبانة، يسعون إلى توليد الفوضى والخوف، وصب العنف على الأبرياء - حتى على الأطفال كما شاهدنا بصورة مؤلمة وواضحة في المأساة الأخيرة التي وقعت في بسلان، روسيا. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأتقدم بأخلص التعازي إلى جميع الذين تضرروا من جراء الهجمات الإرهابية التي وقعت في جميع أنحاء العالم.

لم تكن جمهورية كوريا مستثناة في تعرّضها للهجمات الإرهابية المروعة. فعلى وجه الخصوص، عانينا بكل الأسف والألم من فقدان مواطن كوري - ضحية هذه الأعمال الوحشية - في العراق في حزيران/يونيه من هذا العام. وليس هناك أي تبرير لمثل هذه الوحشية وهذا الازدراء الشنيع بحياة البشر. إن هذا العمل اللاإنساني لم يؤد سوى إلى زيادة تصميمنا على تخليص العالم من سحابة الإرهاب

في أنشطتها لاستعراض إعلاناتنا بشأن أنشطة البحوث النووية والتحقق منها.

وتجديداً لالتزامنا بعدم الانتشار النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية وتأكيداً لذلك الالتزام مرة أخرى، أعلنت حكومة جمهورية كوريا في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ "المبادئ الأربعة للاستخدام السلمي للطاقة النووية" التالية.

أولاً، أن حكومة جمهورية كوريا تؤكد مرة أخرى أنه ليس لديها أي نية لتطوير الأسلحة النووية أو حيازتها. ثانياً، أن جمهورية كوريا ستحافظ بصورة أكيدة على الشفافية النووية، وسوف تعزز تعاونها مع المجتمع الدولي لهذا الغرض. ثالثاً، أن جمهورية كوريا سوف تلتزم التزاماً أميناً بالمعايير المحددة في الاتفاقات بشأن عدم الانتشار النووي، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والإعلان المشترك بشأن إزالة الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية. رابعاً، انطلاقاً من الثقة الدولية، والتزاماً بأعلى مستويات الشفافية، ستواصل جمهورية كوريا توسيع الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وأود الآن أن أتطرق إلى أحد أهم المهام التي تنتظرنا: تسوية المسألة النووية الكورية الشمالية. إن حكومة جمهورية كوريا تشارك بصورة نشطة في الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية لهذه المسألة من خلال عملية محادثات الأطراف الستة. وجمهورية كوريا تؤمن إيماناً راسخاً بأن الحسم السريع للمسألة النووية الكورية الشمالية أمر يحقق أفضل مصالح كل المشاركين في محادثات الأطراف الستة، بما في ذلك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن المؤكد أن تسوية تلك المسألة سيكون له أثر إيجابي على النظام العالمي لعدم الانتشار النووي. وسيكون له أيضاً أثر عميق على العلاقات بين كوريا الشمالية والبلدان الأخرى المشاركة في محادثات الأطراف الستة.

تكشفت هذا العام عن وجود شبكة للاتجار بالمواد النووية في السوق السوداء في آسيا نبّهت المجتمع الدولي إلى خطر وقوع الأسلحة النووية في أيدي الإرهابيين. وبمواجهة هذا النوع الجديد من التهديد ضد عدم الانتشار النووي يجب على المجتمع الدولي أن يسعى لسد الثغرات في نظام عدم الانتشار القائم. وإزاء ذلك، تؤيد حكومتي بقوة قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم الانتشار، الذي اتخذته المجلس في نيسان/أبريل من هذا العام.

وقد شاركت حكومة كوريا بنشاط في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في ميدان عدم الانتشار. وفي شباط/فبراير من هذا العام، أصبحت الدولة التاسعة والثلاثين التي صدقت على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات. وفي حزيران/يونيه، انضمت جمهورية كوريا إلى الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل المنبثقة عن مجموعة الـ ٨ بغية تعزيز الجهود المشتركة لوقف انتشار الترسانات القاتلة. وقد تولينا رئاسة مجموعة الموردين النوويين للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤، وسوف نستضيف في سول خلال الشهر القادم أيضاً الاجتماع العام لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف. وهذه مجرد أمثلة قليلة تشهد على الالتزام الثابت لحكومة بلدي إزاء قضية عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وفي ضوء هذا الالتزام القوي من جانبنا، قامت حكومة بلدي بالإبلاغ عن الاكتشافات الأخيرة المتصلة بتجارب علمية أجريت في بلادي في الماضي واشتملت على مواد نووية، وذلك عملاً بالبروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكانت تلك التجارب منعزلة، وأنشطة البحث كانت على مستوى المختبرات وقام بها عدد قليل من العلماء بصفتهم الشخصية لأغراض تجريبية بحتة. وبجس نية وشفافية كاملة، تبدي حكومة بلدي تعاوناً كاملاً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية

على طريق تحقيق هدفنا المشترك بإقرار السلام والرخاء الدائمين للجميع.

وقبل أربع سنوات، تعهد زعماء العالم بأن يخفضوا بمقدار النصف عدد البشر الذين يعانون من الفقر والجوع بحلول عام ٢٠١٥ في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. ولكن، في هذه المرحلة، لا تزال الهوة شاسعة بين الأهداف والتقدم الملموس الذي أحرزناه. ويحدونا أمل خالص بأن الاجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقد عام ٢٠٠٥ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ تلك الأهداف سيكون فرصة لتجديد التزامنا نحو فقراء العالم. والإرادة السياسية هي المفتاح لذلك.

وفي العام الماضي، واصلت الأمم المتحدة بذل جهودها لتحقيق تطلعاتنا المشتركة من أجل النهوض بحقوق الإنسان والحرية والرفاه. وإذ تنابر على سعيها لتحقيق عالمية حقوق الإنسان، فقد اضطلعت الأمم المتحدة بجهود خاصة لتمكين المستضعفين من إخواننا في الإنسانية من التمتع بالحقوق والحريات التي ينبغي أن تكون مضمونة للجميع. وبصفة خاصة، فقد أحرز تقدم كبير في المساعي الرامية إلى صياغة اتفاقية للنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وحكومة جمهورية كوريا تؤيد بقوة الإجراءات العالمية لتعزيز قيم حقوق الإنسان والديمقراطية في جميع أنحاء العالم. وفي الأسبوع الماضي تحديداً، نظمنا في سول حلقة دراسية عن ممارسات الحكم الرشيد للنهوض بحقوق الإنسان، بالتعاون مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وفي العام القادم، تستضيف حكومة بلادي في سول أيضاً المنتدى العالمي السادس المعني بإعادة تكوين الحكومة، بالتعاون مع الأمم المتحدة. ونحن مقتنعون بأن هذا المنتدى سيكون محفلاً مفيداً لتبادل الخبرات فيما يتعلق بالإبداعات الحكومية الرامية إلى تعزيز المشاركة والشفافية في الحكم.

وحالما تحسم المسألة النووية، يمكن لكوريا الشمالية أن تصبح عضواً كامل العضوية في المجتمع الدولي، بما يمكنها من الحصول على كل المزايا المصاحبة لذلك. ورغبتنا الأكيدة أن تتخذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قراراً استراتيجياً بالتخلي عن كل برامجها للأسلحة النووية، بما في ذلك برامج تخصيب اليورانيوم، بصورة شاملة وتتسم بالشفافية. وحكومة جمهورية كوريا تأمل بشدة أن تعقد الجولة الرابعة من المحادثات في أسرع وقت ممكن، حتى يتسنى لنا الدخول في المناقشات الموضوعية بشأن اتخاذ خطوات ملموسة نحو إزالة الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية.

وفيما نسعى إلى تسوية سلمية للمسألة النووية الكورية الشمالية، تعمل الحكومة الكورية جاهدة من أجل ضمان استمرار التحسن في العلاقات بين الكوريتين. وقد أصبحت الاجتماعات على المستوى الحكومي مؤسسية الطابع، وعقد أكثر من ٩٠ اجتماعاً من هذا القبيل خلال العامين الماضيين. كما تحقق تقدم يدعو إلى الإعجاب فيما يتعلق بمشاريع رئيسية للتعاون الاقتصادي. وبصفة خاصة، فإن بدء العمليات في مجمع غايسونغ الصناعي، المقرر في أواخر العام الحالي، سيكون إنجازاً هاماً في مجال التعاون بين الكوريتين.

ونتيجة لهذه الجهود، نؤمن بأن المبادلات والتعاون بين الكوريتين قد تقدم إلى نقطة لا يمكن الرجوع عنها. ومن المؤكد أن ازدياد التفاعل والترابط بين الكوريتين سيسهم في تحقيق السلام والرخاء في شبه الجزيرة الكورية وما وراءها.

وليس هناك إجابات سهلة للمشاكل الكثيرة التي يواجهها العالم الآن، والفقر على رأس تلك القائمة. فجزور الفقر عميقة ولا يلوح في الأفق أي حل بسيط لتلك المشكلة. فلا يزال قطاع كبير من البشر سكان هذا الكوكب يكابدون الفقر المدقع، الأمر الذي يمثل حجر عثرة خطير

يواجهها المجتمع الدولي وأن يوصي بسبل التصدي الفعال لها. وتطلع إلى تقرير الفريق ونأمل أن تلقي توصياته بالضوء على سبل زيادة فعالية الأمم المتحدة وقدرتها على تلبية احتياجات القرن الحادي والعشرين.

ولا شك في أن استمرار إصلاح الأمم المتحدة سيكون جزءاً هاماً من مناقشاتها. وعلى وجه الخصوص، فإن مجلس الأمن، بوصفه الجهاز الرئيسي لحفظ السلم والأمن، يجب إصلاحه بطريقة تجعله أكثر تمثيلاً وديمقراطية مما هو عليه اليوم. وفي هذا الصدد، نشاطر الرأي القائل بأنه ينبغي زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن حتى يعكس بصورة ملائمة زيادة عدد أعضاء الأمم المتحدة خلال العقود الماضية. وينبغي التخطيط لزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن بحيث يتمكن مزيد من البلدان من المشاركة في المجلس بوتيرة أسرع، وعلى أساس توزيع جغرافي أكثر عدالة. وهذه الروح، تؤيد زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين لإعطاء مزيد من الفرص في العمل بالمجلس للدول الأعضاء الراغبة في الإسهام في السلم والأمن الدوليين والقادرة على ذلك.

ورغم تنوع الآراء المعبر عنها في هذه القاعة المهيبة، هناك رابط مشترك بينها جميعاً. فكلنا متحدون في هدف السعي إلى تحقيق عالم أفضل وأكثر سلاماً. والبلدان مطالبة الآن أكثر من أي وقت مضى بالتصدي الجماعي للتحديات، بوصفها أعضاء في منظمتنا العالمية الواحدة. وتمسك جمهورية كوريا بشدة بآمالها في الأمم المتحدة وإيمانها بما بوصفها المرسي الراسخ لمساعدتنا الجماعية، وهي ستظل ملتزمة كما كانت دائماً بأداء دورها بالكامل في جميع مجالات عملها النبيل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة

الآن لمعالي السيد جورج يو، وزير خارجية جمهورية سنغافورة.

ونحن ندعم الأمم المتحدة أيضاً في الوصول إلى من يعانون من العوز في كثير من أنحاء العالم وتوفير المساعدة التي تنقذ أرواح الملايين من اللاجئين وغيرهم من النازحين جراء الصراعات والكوارث الطبيعية. وتتشاطر مع المجتمع الدولي قلقه إزاء الأزمة الإنسانية التي تشهدها دارفور، السودان. وينبغي أن يُطبق قرار مجلس الأمن ١٥٦٤ (٢٠٠٤) حتى يعود السلام والاستقرار إلى تلك المنطقة المضطربة وإلى سكانها.

وفضلاً عن ذلك، فكثيراً ما تتفاقم تعقيدات الأزمات الرئيسية نتيجة الحالة الطارئة للصحة العامة الناجمة عن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وللتغلب على تلك الآفة، لا بد من تعزيز آلية المساعدة العالمية. وفي هذا الصدد، فإن مبادرة ٣ زائد ٥ لمنظمة الصحة العالمية، التي ترمي إلى توفير العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات الرجعية لـ ٣ ملايين مصاب بهذا المرض بحلول عام ٢٠٠٥، هي مبادرة فعالة جداً وجاءت في أوانها.

منذ ستة عقود تقريباً، ظلت الأمم المتحدة تؤدي دوراً حاسماً في الدمج بين مختلف مصالح دولنا الأعضاء من أجل الصالح العالمي. ولأن المجتمع الدولي يزداد ترابطاً ومجالات التعاون تتسع بشكل أكبر في القرن الحادي والعشرين، ستؤدي المنظمة العالمية دوراً أكبر حجماً.

في الوقت ذاته، أعرب البعض عن شكوكهم فيما إذا كانت المنظومة الحالية للأمم المتحدة صالحة للتصدي لتحديات القرن الجديد. وكما قال الأمين العام، فإن الأمم المتحدة وصلت إلى مفترق طرق. ويجب تقرير الاختيارات إذا أردنا تعزيز الأمم المتحدة وزيادة فعاليتها.

وفي هذا الصدد، تأمل جمهورية كوريا من الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، المنشأ بناء على توصية الأمين العام، أن يحدد التحديات التي

إن المنظمات العالمية كالأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية تمنحنا الأمل في أن هذا القرن يمكن أن يكون أكثر تحضرا من القرون السابقة. ونحن بحاجة إلى قواعد تفرض القيود على التنافس بيننا في المجالات السياسية والاقتصادية. وكما هو الحال في الألعاب الأولمبية، فإن القواعد الواضحة وإنفاذها الصارم تمكن الأفراد من التنافس بقوة والفوز في إطار الروح الرياضية والإنصاف. ولا توجد قواعد لكبح روحنا التنافسية الطبيعية، ولكن لتوجيهها نحو الإنجاز الإيجابي.

ولكن يجب تحديد هذه القواعد من خلال اتفاق مشترك. وتُستمد شرعية هذه القواعد من القيم المشتركة التي تربط المشاركين معا. ويجب أيضا أن تتطور هذه القواعد، مع تطور إحساسنا بما هو منصف وملائم. ولا يمكن فرض هذه القواعد. وإذا فرضت فإن، ما سنحصل عليه لن يكون الألعاب الأولمبية بل حلبات المصارعة الوحشية في مدرج روما القديم.

والمناقشات والمناظرات التي تجري في الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، على أكثر مستوياتها جوهرية، إنما تدور في الحقيقة حول القيم التي تربطنا معا كجنس بشري. ولأن العالم يزداد صغرا، فإن إحساسنا بالترابط يزداد. ولأننا نتفاعل بقدر أكبر، نكتشف أننا أصغر مما نعتقد. وبالتالي لا يمكن التغلب على مشاكل عديدة مثل الاحترار العالمي والأوبئة والإرهاب إلا إذا عملنا معا. ولا يمكن الاستغلال الكامل للعديد من الفرص الجديدة إلا إذا تضافرت جهودنا.

نعم، لقد أصبحنا أكثر قربا. فقد احتفلنا معا عندما وُضعت أول خريطة للمجتمعات البشرية قبل بضع سنوات. وتأملنا كشخص واحد في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ومذمجة الأطفال في بيسلان أثارت سخطنا جميعا. ولكن هل

السيد يو (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): أولا، أود أن أهنئ معالي السيد جان بينغ، ممثل غابون، بانتخابه رئيسا للجمعية العامة.

نجتمع في نيويورك في ظل إجراءات أمنية مشددة وفي كل أرجاء العالم، تخصص الحكومات والشركات والأفراد موارد هائلة لمكافحة الإرهاب. ومذمجة بيسلان في الشهر الماضي وتفجير جاكارتا قبل أسبوعين يذكراننا مرة أخرى بأن الحرب على الإرهاب كفاح طويل. وتقتضي مكافحته أن نتعاون في شتى أنحاء العالم. ومن الأهمية أيضا أن نفهم بشكل أعمق سبب استعداد الإرهابيين للتضحية بأرواحهم لإزهاق أرواح الآخرين، بمن فيهم الأطفال الأبرياء.

إن حالة الإنسان لم تتغير. وللبشر روح قلقة وتنافسية تحتهد من أجل التقدم، والتوصل إلى اكتشافات، ولترتيب العالم أو إعادة ترتيبه وفقا لقيمهم ورؤيتهم للعالم. إنها مسيرة يمكن أن تفضي إلى خير عظيم أو شر عظيم.

وعادة ما يُرتكب أعظم الشرور بدافع من إحساس الفرد بأنه أقوم أخلاقا من الآخرين. وذلك ما ظل يحدث عبر التاريخ. فالقاعدة تنفذ أعمالها باسم الإسلام، وهذا تضليل فادح. والحروب الدينية أكثر الحروب وحشية لأن البشر يُشوّهون ويُقتلون باسم الدين. وأحيانا تتحول الصراعات العرقية والأيدولوجية إلى صراعات إبادة جماعية عندما يعتقد طرف أن الحق في جانبه تماما.

ويمكن للمنافسة الاقتصادية غير المكبوحه أيضا أن تفضي إلى ظلم خطير. فبدون وجود قواعد، ستعيدنا المنافسة الاقتصادية الوحشية إلى الغابة. وبدون منظمة التجارة العالمية، يمكن للعولمة أن تصبح أداة يستطيع بها القوي السيطرة على الضعيف، تماما مثلما كانت القوى الإمبريالية تقسم قارات بأكملها في عصر سابق.

نصف عام بدأت الانتفاضة وأخذت حلقة العنف تسوء بشكل مطرد. ويبدو كل هذا الآن وكأنه وقع منذ زمن بعيد، ولكننا لا يجب أن نستسلم قط. فبالنوايا الحسنة والحنكة السياسية من كلا الجانبين، وبدعم منا جميعاً في المجتمع الدولي، من الممكن إعادة بناء الثقة والبدء من جديد.

علاوة على ذلك، ينبغي ألا يسمح المجتمع الدولي للعلاقة المتدهورة عبر مضيق تايوان بالخروج عن نطاق السيطرة. فالاندفاع نحو الاستقلال من جانب بعض الفئات في تايوان أمر بالغ الخطر، لأنه سيؤدي إلى حرب مع الصين القارية ويجر إليها بلداناً أخرى. واستقرار منطقة آسيا والمحيط الهادئ بأسرها في الميزان. ومنذ سنوات ليست بالكثيرة، كانت العلاقة أفضل كثيراً بين الصين وتايوان. وفي عام ١٩٩١، سمحت رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ وهي تجمع للاقتصادات حول المحيط الهادئ بانضمام الصين وتايوان وهونغ كونغ على أساس مبادئ معينة متفق عليها. وفي اجتماع الرابطة عام ١٩٩٢، أذكر أنني انضمت إلى وزراء التجارة في الصين وتايوان وهونغ كونغ على غداء هادئ في بانكوك. وبعد ذلك، في ١٩٩٣، اجتمع ممثلون من الصين وتايوان في سنغافورة لعقد محادثات غير رسمية، سلم فيها كل من الجانبين بأن "صين واحدة: ولكل جزء تفسيره الخاص". وبدت جميع المشاكل قابلة للحل آنذاك.

غير أنه في عام ١٩٩٤، أجرى الرئيس التايواني لي تينغ - هوي مقابلة رديئة جداً مع مجلة يابانية، وصف نفسه فيها بأنه موسى يقود شعبه إلى خارج مصر. ومنذ ذلك الحين والعلاقات آخذة في التدهور عبر المضيق نتيجة لأن القوى المؤيدة للاستقلال تزداد حياً في المغامرة. وكما في الشرق الأوسط، للمجتمع الدولي مصلحة متأصلة قوية في دعم التوصل إلى حل سلمي للصراع عبر المضيق، استناداً إلى الموقف "صين واحدة" الذي اعتمده الأمم المتحدة وقررتة في عام ١٩٧١.

سنتطابق أبداً؟ ليس هذا ممكناً. فليس في طبيعتنا البيولوجية ولا في طبيعة العملية التاريخية أن تتطابق المجتمعات البشرية وتصبح متماثلة. وحتى المجتمع الواحد يتغير مع مرور الزمن استجابة للظروف المتغيرة.

هناك رغبة شديدة داخل كل واحد منا في أن يكون حراً، وأن يجرب، وأن يكون أفضل من الآخرين المحيطين بنا. ومثل كل أشكال الطاقة، يجب توجيه الطاقة البشرية بحيث تكون بناءة وليست هدامة. وهذا هو التحدي في الحكم على كل الصُّعد، من القرية إلى المؤسسات العالمية. وفي وقت يصبح فيه العالم قرية بسبب سهولة السفر والاتصالات الفورية، يصبح شكل المؤسسات العالمية أمراً هاماً جداً. فهذه المؤسسات تساعدنا على حل المشاكل التي لا يمكن أن نحلها بمفردنا وتساعدنا على وضع حدود للسلوك المقبول.

إن مشكلة فلسطين، على سبيل المثال، لا يمكن حلها بدون مشاركة من المجتمع الدولي بأسره. وكلنا ندرك الصواب والخطأ، وأحياناً تكون بعض المسائل صواباً أو خطأً حسب المنظور الذي نراها منه. بيد أننا لا ينبغي أن نفقد الأمل قط. بل ينبغي أن نلتزم دائماً طرقاً جديدة وابتكارية للتغلب على المآزق السابقة. فعلى أي حال، منذ سنين قليلة فقط كانت آفاق السلام تبدو أكثر إشراقاً بكثير مما هي الآن.

وأذكر أنني حين كنت وزيراً للتجارة في سنغافورة التقيت بوزير التجارة الإسرائيلي في دافوس في عام ٢٠٠٠. وقال إنه يود أن يزورني في سنغافورة مع نظيره الفلسطيني، وأن يستقلاً معي السفينة إلى المنطقة الصناعية بسنغافورة في جزيرة إندونيسية قريبة، حيث كنا نأمل أن يستقبلنا جميعاً وزير التجارة الإندونيسي. وحفزني ذلك لأن أعمل على الفور مع نظيري الإندونيسي على تحقيق هذا المشروع للتفاهم وحسن النية. ومن دواعي الأسف أنه في غضون

العالم. فبدون هذه التعددية، تضعف قدرتنا على قبول تحديات جديدة.

والأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، رغم كل عيوبهما، تمثلان هذا التنوع مع الوحدة. ففي منظمة التجارة العالمية، مهما بلغت عملية مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف من التعقيد والمشقة، فإنها لا تزال طريقة أكثر تحضراً من إقامة الحواجز الحمائية والدخول في حروب تجارية لحل النزاعات والمواءمة بين الاختلافات الوطنية.

ولا يعني احترام التعددية أن نكف عن الاعتراف بمواطن القوة والضعف، فهذا يكون نفاقاً. فبعض القيم الثقافية أكثر ملاءمة من غيرها للعصر الحديث. وبعض النظم الاقتصادية أكثر إنتاجية. وبعض النظم السياسية أقدر على تعبئة الطاقات الخلاقة لشعوبها. ولكن لا ينبغي لأي منا أن يفرض آراءه على الغير. ولا ينبغي مطلقاً أن نفرض نظاماً سياسياً أو اقتصادياً معيناً على مجتمعات لها تاريخ مختلف وتقاليد مختلفة. وما نحتاج إليه بدلاً من ذلك هو تهيئة بيئة تشجع على التعلم المتبادل والمنافسة الصحية. ولتحقيق ذلك يلزمنا أن يحترم بعضنا بعضاً.

وقد اعترفت الأهداف الإنمائية للألفية بأنه لا يوجد حل واحد في مواجهة تحدي التنمية البشرية ينطبق على جميع الحالات. فعندما حصلت سنغافورة على استقلالها في عام ١٩٦٥، لم يوجد حل جاهز يناسبنا، وكان علينا أن نلتزم طريقاً خاصاً بنا إلى الأمام. ومدت لنا بلدان كثيرة يد العون والمشورة، ولا يزال نشعر نحوها بالامتنان. وقدم لنا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدات قيمة. وبسبب افتقارنا إلى الموارد الطبيعية، تعين علينا أن ننظم أنفسنا على نحو عملي، وأن نضيف قيمة، وأن نقدم خدمات للآخرين. وشيئاً فشيئاً توصلنا إلى حلول براغماتية لمشاكلنا. وكان الحكم الرشيد

وحتى حين لا يكون لدى الأمم المتحدة السلطة القانونية لإنفاذ رغباتها، فإن آراءها ذات ثقل معنوي. وهذه الشرعية التي للمنظمة مستمدة من عضويتها الواسعة النطاق، وعملياتها المتسمة بالشفافية، والمشاركة النشطة من جانب الدول الأعضاء. ومن المهم أن يتم إصلاح مجلس الأمن، الذي يملك سلطة اتخاذ قرارات ملزمة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وأن يزيد عدده حتى يعكس واقع المناخ الدولي الراهن.

وتلزمنا قواعد تمكنا من اتخاذ القرارات والإعراب عن حكمنا الجماعي بشأن الصواب والخطأ، ويجب أن تتطور هذه القواعد استجابة للتحديات الجديدة. بيد أننا لا نستطيع أن نتوقع إجماع الآراء بالنسبة لجميع الأمور. فالجتمتع البشري يتغير طوال الوقت. والاكتشافات العلمية الجديدة تواجهنا بتحديات جديدة، لا بد أن تتفاوت المجتمعات المختلفة في ردها عليها. ففي المسائل الخاصة بالعميقة الدينية مثلاً، لا ينبغي أن ينتظر أحد توافق الآراء. وخلافاتنا حتمية بل وضرورية من بعض الوجوه بشأن مسائل من قبيل عقوبة الإعدام والإجهاض وطبيعة الديمقراطية وحقوق المثليين وحقوق الحيوانات والاستنساخ لأغراض العلاج.

وأشد ما يلزمنا هو احترام التعددية في العالم، ذلك الاحترام القائم على وحدة الطبقة التحتية التي تحدد أننا بشر متحضرون في القرن الحادي والعشرين. ففي القرن التاسع عشر ألغى الرق. وفي القرن العشرين أصبحت المساواة بين الجنسين هي العرف السائد. وفي هذا القرن، يجب أن نضيف مزيداً من الطبقات إلى ما نشترك فيه. وفوق تلك الطبقة التحتية المشتركة ينبغي ألا نقبل التعددية فحسب، بل أن نشجعها. والواقع أنه، كما في حالة التعددية البيولوجية، لا غنى للتقدم الإنساني عن وجود تعددية ثقافية وسياسية في

أن ماتيو ريتشي لم ينجح في هداية الصينيين، فإنه ترك وراءه إرثاً دائماً. وعندما مات، وافق إمبراطور الصين على دفنه في الصين. ولا يزال قبره، المحفور عليه اسمه بالصينية، موجود في ساحة مدرسة حزب لجنة بلدية بيجين.

التاريخ لا نهاية له. ونحن بحاجة إلى حكماء مثل ماتيو ريتشي من الغرب والشرق ومن الجنوب والشمال لمساعدتنا، من خلال الحوار والنقاش، على منع حدوث صدام بين الحضارات. ولا ينبغي لاحترام التنوع أن يحولنا إلى منافقين وإلى تطبيق النظرية النسبية على الثقافة، وكأن كل الآراء متساوية في صحتها. ولا ينبغي أبداً أن نتوقف عن محاولة تأثير بعضنا على بعض. فنحن هنا في الأمم المتحدة نحاول دائماً التأثير بعضنا على بعض، ولكن يجب أن نكون مستعدين دائماً للنظر إلى نفس القضايا من منظور الآخرين. يوجد لدينا هنا في الأمم المتحدة مؤسسة يمكن أن تساعدنا على إيجاد هذا العالم الأفضل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد كمال خرازي، وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالفارسية، وقدم الوفد نصاً بالانكليزية): الاستعراض الشامل والواقعي للتطورات الراهنة في العلاقات الدولية يبين أن عالمنا يواجه اليوم تحدي التطرف الهائل.

وللتطرف وجهان متميزان ولكنهما مترابطان، وهما: العنف والإرهاب اللذان تمارسهما جهات ليست دولة وسياسة القوة العسكرية الجارحة التي تنتهجها الدول. ويؤدي الأول إلى زيادة انعدام الأمن، ويؤدي الثاني إلى زيادة انعدام القانون. ويتجلى انعدام الأمن في أعمال العنف والإرهاب المتطرفة، سواء كانت في العراق أو أفغانستان أو روسيا. ويتجلى انعدام القانون في التصرف خارج إطار القانون

شرطاً مسبقاً لجميع الجهود التي بذلناها. فتعاملنا بقسوة مع الفساد والجريمة.

وعندما شهدنا في السبعينات محاولات قام بها تجار المخدرات الدوليون لاستهداف شباب سنغافورة، أصدر برلماننا قوانين لا هوادة فيها. وانتقدنا بعض أصدقائنا في وسائط الإعلام الغربية، ولكننا استمرنا، بدعم من غالبية أهل سنغافورة، وتصرفنا دائماً بموافقتهم وتحقيقاً لمصالحهم. والآن وقد بلغنا مستوى مقبولاً من التنمية الاقتصادية، تلجأ إلينا بعض البلدان النامية الأخرى طلباً للمساعدة. ويشرفنا أن يُطلب إلينا ذلك. ولكننا نفضل أن يروا في سنغافورة تجربة مستمرة قابلة للدراسة على أن يروها نموذجاً يُحتذى. فكل بلد يختلف عن الآخر، ولا بد لكل أن يضع الحلول التي تناسب معه.

والبلدان الصغيرة مثل سنغافورة بحاجة إلى مناخ خارجي مستقر. ونحن من المتحمسين لدعم المنظمات الدولية، كالأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، لأنها تتيح لنا، كما تتيح للبلدان الأخرى، إبداء رأينا في الإدارة العالمية. والعالم الذي تستطيع فيه البلدان كبيرها وصغيرها تسوية نزاعاتها وفقاً لقواعد متفق عليها من الجميع هو أفضل بدرجة لا تقدر من عالم تلبس فيه القوة لباس الحق.

منذ أكثر من أربعة قرون، زار المشرق حكيم من الغرب. ذهب اليسوعي الإيطالي ماتيو ريتشي إلى الصين بهدف تحويل الصين إلى الكاثوليكية. وكان يكن احتراماً عميقاً للحضارة التي أراد تحويلها إلى المسيحية. وعندما أدرك أن الطريقة الوحيدة للتأثير في الصينيين هي التفاعل معهم بشروطهم، بدأ بدراسة اللغة الصينية، والإلمام بالأعمال الكلاسيكية الصينية، واستخدام المفاهيم الفلسفية الصينية في محاوراته عن المسيحية. وبدلاً من التعالي في كلامه على الصينيين، تفاهم معهم معرباً عن مفاهيم يمكنهم قبولها. مع

جادين فعلاً في حربنا على الإرهاب. ولا يمكن لأية دولة بمفردها أن تقترب من القدرة على أن تفعل كل ذلك.

إن سياسة القوة العسكرية غير المستندة إلى القانون المتعاطمة، وهي الوجه الثاني من التحدي الذي نواجهه، تتمثل في الاستخدام الوحشي وغير المسموح به للقوة العسكرية لتحقيق بعض الأهداف السياسية، وإن كانت أهدافاً مستصوبة. والهجوم على العراق من الأمثلة الواضحة على استخدام القوة العسكرية غير المستندة إلى القانون. فلهجوم على العراق غير قانوني. وأود أن أشكر الأمين العام على تصريحه بذلك قبل بضعة أيام، ودفاعه بشجاعة عن ميثاق الأمم المتحدة وسيادة القانون. فما لم نقم مجتمعين، في هذه الهيئة، بالدفاع عن سيادة القانون، فإننا نكون قد ساعدنا على تجاهل ميثاق الأمم المتحدة، مما يخدم الهيمنة وسياسة القوة العسكرية.

نحن في إيران استفدنا كثيراً من عزل صدام حسين. والعديدون في إيران سعيون لرؤية قاتل آبائهم وراء القضبان. ولكن من حيث المبدأ، وكمبدأ من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، لا يمكننا أن ننظر إلى هذه المسألة إلا بوصفها ثمار الشجرة المحرمة. وأثبت المجتمع الدولي أنه لن يحتفل بتحقيق هذا الهدف المستصوب بوسائل غير قانونية تمجد القوة العسكرية والمصارعة لاستخدام القوة دون موافقة الأمم المتحدة.

إن خروج الدول على القانون المتزايد يشكل خطراً أكبر على أمننا. فهو يقوض قدرتنا الجماعية على احتواء الإرهاب والعنف. ويضعف جهودنا الرامية إلى تعزيز العدالة والمساواة والحرية والكرامة والرخاء للجميع، لأنه، إذا استمر، سيؤدي إلى تدني مستوى حياة وإنسانية كل واحد منا. إن الحقائق السائدة في العالم توضح أن سياسة القوة العسكرية الجارحة والإرهاب الأعمى يدعم كل منهما الآخر.

الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وفي الاعتماد على تمجيد القوة واستخدام القوة العسكرية بحماقة. وأدت سياسة القوة العسكرية غير المستندة إلى القانون إلى زيادة العنف والإرهاب، وتسوّق أيضاً بوصفها الدواء الشافي للرد عليهما. يجب أن نتصدى للأول بلا هوادة وعلى نحو جماعي وشامل فعلاً، وسنستجمع الشجاعة والانضباط الوطني للدفاع عن أنفسنا من الأخير، وسنبقى ضمن إطار القانون الدولي.

زيادة انعدام الأمن وتصعيد أعمال العنف والإرهاب في مناطق مختلفة من العالم مصدر قلق جدي لنا جميعاً. والأحداث المأساوية الأخيرة في العراق، وفي المدرسة في بيسلان في أوسيتيا الشمالية في الاتحاد الروسي، وإرهاب الدولة في فلسطين المحتلة أصابت جميع شعوب العالم بالصدمة وأثارت غضبها. ولا يمكن لأي منطلق أن يبرر قتل الأطفال والأبرياء.

بما أن الإرهاب أصبح تحدياً دولياً، فإن مكافحته الفعالة تستدعي الأخذ بنهج عالمي يقوم على تعاون جماعي في إطار أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي. يجب أن تتجاوز السياسات العادية وأن تتجنب التمييز وازدواجية المعايير والانتقائية في النهج الذي ننتهجه لمكافحة هذا الخطر العالمي. وجمهورية إيران الإسلامية، بوصفها ضحية للإرهاب، تدين بقوة جميع أشكال وأنماط الإرهاب، وقد أثبتنا التزامنا القوي بمكافحة الإرهاب باعتقال وتسليم عدد من أعضاء منظمة القاعدة يفوق عدد الذين اعتقلتهم أية دولة بمفردها حتى الآن. إن التزامنا بمكافحة الإرهاب لا يتزعزع. إلا أن من الواضح أن النهج الدولي السائد، وهو نهج يقوم بشكل أساسي على القانون والنظام، عاجز عن كبح الإرهاب. ويتعين علينا أن نراجع فرضياتنا وأن نحاول وضع نهج جماعي وشامل ومحكم ومتعدد المسارات إذا كنا

والعالميين. لن تستطيع إسرائيل إخفاء هذه الحقائق بستاثر من الدخان. لقد آن أوان لأن يُظهر المجتمع الدولي حزمه في صون مصداقية صكوك نزع السلاح المتعددة الأطراف باتخاذ الإجراءات اللازمة لإجبار إسرائيل على الامتثال.

في العام القادم ستحل الذكرى الستون لبدء سريان ميثاق الأمم المتحدة. والدورة التالية للجمعية العامة ستلقى تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات وعوامل التغيير. ويجدر بالفريق الآن، وهو في المراحل الأخيرة من إعداد التقرير، أن يتوسع ويتخطى المفاهيم المروج لها بصورة عامة للتهديدات والتحديات وأن يعالج العلة الأساسية الأشد لعصرنا - أي العنف وتمجيد الجيوش العسكري. ومن البديهي أن وصفة العلاج التي سيقدمها الفريق ستعتمد كثيراً على تصوراته هو للتهديدات.

وفي ذلك السياق يظل النموذج الذي قدمه الرئيس خاتمي، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، عن الحوار بين الحضارات، والذي استقبله المجتمع الدولي بالترحاب، الوسيلة الوحيدة للمساعدة على النهوض بالتفاهم المتبادل وتيسير التعاون بين الدول في السعي إلى السلام والتسامح والحرية والرخاء.

في عام ٢٠٠٥ سيتوافق استعراض تنفيذ جدول الأعمال العالمي للحوار بين الحضارات مع الذكرى الستين لاعتماد ميثاق الأمم المتحدة. ويمكن لهذا الاستعراض، استناداً إلى الخبرة الدولية المكتسبة في الفترة من ٢٠٠١ إلى وقت الاستعراض في ٢٠٠٥، أن يساعد المجتمع الدولي على الدفع قدماً بذلك النموذج كعملية طويلة الأمد لتعزيز السلام والديمقراطية والتنمية - الأهداف والمقاصد الحقيقية لميثاق الأمم المتحدة.

إننا ندين كل أعمال العنف والإرهاب في العراق. ونشدد على الحاجة إلى النهوض بالأمن والحفاظ على وحدة

يجب أن يعمل المجتمع الدولي بشكل جماعي ليجد لنفسه مخرجاً من هذه الحلقة المفرغة.

وفي هذا السياق، من بين الميادين التي تستدعي قيام المجتمع الدولي بإجراء حازم وجود أسلحة الدمار الشامل وانتشارها. وبما أن إيران كانت الضحية الوحيدة للاستخدام الجامح لهذه الأسلحة في السنوات الأخيرة، فإن لديها شعور قوي جداً بأنه يتحتم شن حملة متعددة الجوانب جماعية وتستند إلى القانون للقضاء على جميع هذه الأسلحة، وكإجراء مؤقت، منع انتشار الأسلحة النووية. ويجب أن يتم ذلك من خلال التنفيذ العالمي لصكوك نزع السلاح وعدم الانتشار على نحو شامل وغير تمييزي. يجب أن تصبح الصكوك المتعددة الأطراف ذات الصلة صكوكاً عالمية حقاً، ويجب أن تنفذ بدقة حقوق والتزامات الجميع. الحصول على التكنولوجيا لاستخدامها لأغراض سلمية هو الحافز الحقيقي الوحيد لعالمية هذه الصكوك. وفي نفس الوقت، يجب معالجة شواغل المجتمع الدولي المشروعة المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار من خلال الشفافية والتطبيق الصارم لآليات المراقبة. وقد كانت إيران على الدوام مستعدة للإسهام بنشاط في هذا الجهد العالمي. وفي حين أننا نشدد على حقنا في الحصول على التكنولوجيا لأغراض سلمية، فإننا لم ولن ندخر أي جهد في سعينا للتأكيد على نوايانا السلمية.

ما فتئت إيران في مقدمة الجهود الرامية لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وهذه المبادرة، التي حظيت مراراً وتكراراً بموافقة هذه الجمعية ومجلس الأمن، أعاقها بصورة منهجية تعنت إسرائيل ورفضها - للأسف، بمنأى عن العقاب - لجميع الصكوك المتعددة الأطراف. وتجمع جميع دول المنطقة وما بعدها على أن ترسانة إسرائيل، بما في ذلك ترسانتها من أسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى سياستها وسجلها في العدوان وإرهاب الدولة، تمثل أكبر خطر بمفرده على الأمن والسلم الإقليميين

وحرة وتنصيب حكومة واسعة التمثيل متعددة الأعراق
خطوتين حاسمتين على طريق الديمقراطية والتعمير في
أفغانستان.

إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية جزء لا يمكن
فصله عن تحقيق سلام وأمن دوليين قويين. وبخلافه، ستظل
المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لعالمنا
تزداد وتتراكم، وتتركنا في حالة أشد بأسا. وإن الخيار
الوحيد، في رأينا، هو الترويج لإقامة تعاون دولي أوثق في
إطار قواعد وصكوك معترف بها دوليا في ظل الحوار والعدالة
والديمقراطية.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢١.

العراق وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي، والنهوض
بالديمقراطية من خلال صياغة دستور جديد وإجراء
انتخابات حرة ونزيهة في الموعد المقرر والإسراع بإعمار
العراق، فضلا عن جلاء القوات الأجنبية السريع من ذلك
البلد.

لقد رحبنا بتشكيل الحكومة العراقية الانتقالية
وساندناها في عملها واعتبرنا ذلك خطوة إيجابية في اتجاه
استعادة الشعب العراقي سيادته. ونشدد على أن للأمم
المتحدة دورا حاسما ومسؤوليات حسيمة يجب أن تضطلع بها
في الفترة الانتقالية.

ونرحب أيضا بموقف الأمين العام للأمم المتحدة
بشأن الدور المهم الذي يمكن أن تؤديه البلدان المجاورة للعراق
في استعادة السلام والاستقرار إلى العراق وفي إعمارها.

أما في الأرض الفلسطينية، فإن العالم يشهد، بمزيد
من الأسف والقلق، استمرار الانتهاكات السافرة لحقوق
الإنسان وسياسة الاحتلال والقمع الإسرائيلية ضد الشعب
الفلسطيني المقهور.

وإحلال سلام دائم في فلسطين سيظل متعذرا
ما لم يستند إلى العدالة ويكفل إنهاء احتلال الأراضي
الفلسطينية وإعادة الحقوق غير القابلة للتصرف إلى الشعب
الفلسطيني، وعودة الفلسطينيين في الشتات إلى ديارهم،
ومشاركة الجميع في عملية ديمقراطية وإنشاء دولة فلسطينية
عاصمتها القدس الشريف.

ومن رأينا أن الشعب الفلسطيني المستنير قادر على
أن يقرر باستقلالية شؤونه السياسية والاجتماعية وإننا نحترم
قراراته الحرة بشأن مستقبل فلسطين.

ونرحب بالجهود القيمة التي تبذلها حكومة أفغانستان
لتوطيد أركان السلام والأمن والاستقرار في البلد. وبالإضافة
إلى ذلك، سيشكل إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية نزيهة